جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية فرع ل.م.د

مذكرة ضمن متطلبات شهادة ليسانس

اختصاص: مالية ومحاسبة

بعنوان:

دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إعـداد الطالبات :

- رشيدة علوان
- خديجة خلفي

إشراف الأستـاذ:

* ابراهيم مزيود *

السنة الجامعية 2012-2013



شكر و عرفان

اللهم أسألك خير المسألة وخير الدعاء
و خير النجاح وخير العمل .

الحمد لله و الحمد شكر سقينا بوجه الله مطر
فمن يشكر الله يلقى المزيد ومن يكفر الله يلقي الغير

أولا أبتدئ الشكر للمولى الخلاق العلي القدير الذي أمدنا بالجهد للمثابرة و الوصول لما نطمح إليه وهو إنجاز هذا العمل المتواضع، بعدها نخص بالذكر و التقدير للأستاذ المشرف " مزيود إبراهيم"و الذي شجعنا على تقديم هذه الأمانة العلمية على أحسن وجه وهذا كله من خلال نصائحه، توجيهاته وجديته، دون أن ننسى بالتقدم للأستاذ الذي نتمنى له المزيد من التقدم و الرقى و الإزدهار "محمد بن عشيوش" وإلى من لم يتقاعس و لم يبخل علينا بأي توجيه .
رزقنا الله التوفيق، وهدانا إلى أقوم الطريق

رشيدة، خديجة

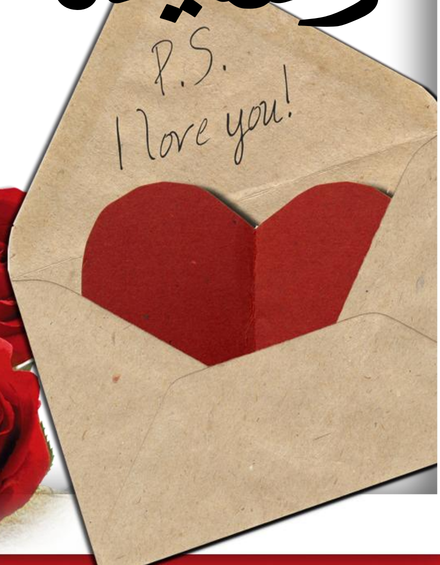
إهداء

- إلى روح أبي الطاهرة .
- إلى كل من قال فيهم الرب وأحفظ لهما جناح الذل من الرحمة إلى من سهرت الليالي و تقبلت مشاق الحياة من أجل توصيلنا إلى ما نحن عليه أمي الغالية أطال لها الله في عمرها وأدامها لنا كتاج فوق رؤوسينا .
- إلى ورثة الأنبياء و الرسل الذي قال فيهم الشاعر:
- قم للمعلم وفيه التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا
- إلى كل من علمني حرف من الإبتدائي إلى الجامعة .
- إلى إخوتي محجوب و زوجته، أخي الحاج، أخواتي نورة التي أتمنى لها كل الخير، أختي خديجة و زوجها العربي و أولادها فارس أساس نجم، و الكتكوت أشرف، أختي حميدة و زوجها بلقاسم وبناتها شهرزاد، و المحبوبة وصال .
- إلى رفيق دربي ، وإلى عائلتي الثانية .
- إلى رفيقاتي في مشواري الدراسي سليمة، حياة،المخلصة خديجة .
- إلى العائلة و الأقارب و أخواتي في الله اللاتي أحبهم كثيرا وردة سامية، رانية .
- إلى كل من أمد بيد العون من قريب أو من بعيد وخاصة نصيرة سعدون .
- إلى كل الجيران و الأقارب و الأحباب.

❖ إلى كل من كانت شهادته لا إله إلا الله محمد رسول الله .

رشيدة





إهداء

- بسم الله وكفى وصلى اللهم على الحبيب المصطفى خاتم الأنبياء و المرسلين

على التي حبها لم يسع قلب ومهما قلت لن أرد لها الجميل، حتى أنها لم تنتظر المقابل، على من نطقت إسمها قبل كل شيء، على اللتي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الجنة تحت أقدام الأمهات" إلى أمي الغالية .

- إلى الذي كان قدوتي و خير ناصح وعون لي، على الذي علمني معنى الصبر و المثابرة و أن الحياة جد و اجتهاد و إن الأماني لا تأخذ بالتمني و إنما تؤخذ الدنيا غلابا، إلى أبي العزيز و الصديق الحميم.
- إلى أفراد عائلتي فردا فردا: عبد الهادي، عبد القادر، زهرة، نصيرة و عائشة ، إلى الكتكوتين: عبد الرحيم و نور الهدى
- إلى كل الزملاء و زميلات، وخاصة سليمة، حياة، رشيدة رفيقة دربي وصديقتي.



خديجة



الملخص العام للموضوع :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرة في سيرورة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مختلف الجوانب الأخرى و هذا بفضل المرونة العالية التي تتمتع بها و كذلك بالرغم من أنها تتعرض لضغوط خارج محيطها، إلا أنها تضمنت تحقيق اندماجها الاقتصادي ولهذا فمكان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتواجدة في واجهة السياسات الاقتصادية و السياسية للدول المهمة و التي تسعى للمحافظة على مستوى تشغيلها .

ومن هذا المنطلق نرى من أهم المحاور التي تطمح للوصول إلى تحقيق أفضل له هو التمويل، حيث أننا ارتأينا أن نتطرق للتمويل الذي اعتمدت عليه هذه المؤسسات و أيضا كتمويل داعم لتسهيل عملها ألا وهو التمويل بطريقة رأس المال المخاطر الذي تعتبر كتقنية تمويلية حديثة نسبيا حيث تسمح و توفر لها مزايا تجعلها مناسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

كما حاولنا في هذا الموضوع التعرف على طريقة التمويل عن طريق رأس المال المخاطر حيث تعتبر كجانب تمويلي من الجوانب المهمة على الإطلاق حيث أن هناك وجود نقص في الصيغ و الآليات و الصيغ التمويلية أمام هذه المؤسسات .

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمـــة عامـــة

مقدمة عامة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم رافد من روافد التنمية و ذلك بالنظر لقدراتها الفائقة على زيادة الطاقة الإنتاجية و قدرتها الإبداعية و الإبتكارية و مساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة بالإضافة إلى أنها تشكل قاعدة حقيقية للنسيج الصناعي لأي بلد، ودعامة لاغنى عنها لتطوير القطاعات المختلفة الأخرى، حيث تزداد أهمية المؤسسة الكبيرة الحجم فضلا عن إمكانياتها على معالجة العديد من المشاكل التي تعجز المؤسسة الكبيرة عن معالجتها و التعامل معها، وذلك بفعل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها و التي تسمح لها بالتكيف مع أي تغير جديد في محيطها العام .

بالرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها الحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها حيث لازالت تعاني من مشاكل وقيود جمة من التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي، إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن قلة مواردها الخاصة التي تقف هذه الأخرى عائقا لدخولها السوق المالي، لذا يبرز أهمية رأس المال المخاطر كأحد الوسائل الفاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، حيث يتناسب نشاطهم و مستوى تدخلاته مع طبيعة هذا النوع من المؤسسات، إذ يعمل على توفير التمويل للمشروعات الجديدة و التي تتميز بتغيرات تكنولوجية سريعة، أو المشاريع القائمة المتغيرة بسبب عدم قدرتها على تدبير الأموال الكافية من إصدار الأسهم أو الإستدانة في الأسواق بسبب الأخطار العالية المرتبطة بأعمالها غير أنه يتوقع منها تحقيق نمو إقتصادي و عوائد مرتفعة على المديين البعيد و المتوسط، حيث يتخذ هذا التمويل شكل المساهمة في رأس مال المؤسسة لفترة زمنية محدودة، ثم تنسحب الشركة الممولة "شركة رأس المال المخاطر" عن طريق بيع حصتها في السوق، كما تنص على هذه مختلف التشريعات و من هذا المنطلق و هذا الطرح و في إطار الهدف العام للدراسة، إرتأينا صياغة إشكالية بحثنا التي تتمثل في:

- **التساؤل الرئيسي:**

➢ ما مدى فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

و من خلال هذا الطرح نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **التساؤلات الفرعية:**

- فيما يتمثل مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هي خصائص وسمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما المقصود برأس المال المخاطر؟

❖ **الفرضيات:**

✓ توجد عدة صعوبات تقف أمامنا لإعطاء تعريف جامع و شامل للمؤسسات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤسسات .

✓ تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا في تنمية الاقتصاد و نظرا لما تتميز به من خصائص لكنها تواجه عوائق عديدة وعلى رأسها مشكلة إيجاد التمويل المناسب .

✓ رأس المال المخاطر يتبنى معايير مختلفة لاتخاذ القرار التمويلي مما يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لم تتمكن من الحصول على تمويلات أخرى من الحصول على تمويلها و ممارسة نشاطها .

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

تكمن أسباب اختيارنا للموضوع إلى ما يلي:

✓ قلة الأعمال التي تتناول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر.

✓ أهمية رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك في ظل الحصول على تمويل من مصادر تقليدية .

✓ كذلك إعطاء فكرة عامة لهذا التمويل (رأس المال المخاطر) .

❖ **أهمية الدراسة:**

تسعى مختلف الدول الى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن بها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني و تحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ومن أهم اتجاهات السياسة الاقتصادية لما لهاته المؤسسة من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام،تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب الشغل و المساهمة الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، ولا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عرضة للمخاطر، و تهديدا بالزوال إذ لم تتبع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، ولهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحور للتنمية الاقتصادية الأمر الذي يرفض على مختلف

الحكومات دعم و ترقية هاته المؤسسات و الاهتمام بمختلف الجوانب التي تمس إطار عملها من تأهيل و تحسين قدراتها التنافسية .

وكذلك يشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب خصوصيتها و اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تملك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر الى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة، و التي تنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة، وكذا الحصول على ثقة مختلف و معظم البنوك.

إن عمليات خلق، بقاء و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد بدرجة كبيرة على حجم و نوع التمويل الذي تحصل عليه لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة بالنظر إلى الخصوصيات التي تتمتع يها هاته المؤسسات المتعلقة بحجمها و قدرتها المالية و القطاعات التي تنشط ضمنها فهي تحتاج إلى تمويلات متخصصة تتلاءم مع ظروفها، ولعل من أهم التمويلات التي تعتمد عليها المؤسسات ص و هي التمويل عن طريق رأس المال المخاطر .

❖ **أهداف الدراسة:**

- من بين الأهداف التي نسعى لتحقيقها من وراء هذا البحث نذكر ما يلي:

✓ محاولة التعرف على المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية و تجارب بعض الدول في هذا المجال و محاولة الوقوف على أهم خصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعات قائمة بذاتها.

✓ توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تواجهها في الجزائر.

✓ فهم تقنية التمويل عن طريق رأس المال المخاطر و الاستفادة منه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هيكل الدراسة (محتوى):

✓ تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول أساسية و يمكن فصل فحواها كالتالي:

✓ الفصل الأول أجملناه بعنوان مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها التاريخي في الجزائر،تناولنا فيه الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من خلال تبيان أهم التعاريف المعتمدة لهذه المؤسسات من قبل بعض الدول و مختلف المعايير المستخدمة للتوصل إلى تعريف ممكن أن يكون جامعا على الأقل لفهم ماذا يقصد بهاته المؤسسات، و المشكلة تكمن

في المشاكل و الصعوبات في وضع تعريف موحد نتيجة لعدة عوامل و كذلك خصائص و عوامل فشل و نجاح هذه المؤسسات التي تعرضت لها، وكذلك الأهمية التي تكتسيها مع عرض موجز حول حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- ✓ الفصل الثاني تحت عنوان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر حيث حاولنا عرض مفهوم التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات و ماهي الأشكال التي يمكن أن تعتمدها، حيث عرضنا كأول شيء مختلف التمويلات و مصادرها و كذلك خصائصها و من ثم أردنا التطرق إلى وسيلة تمويلية معتمدة من طرفها وهي شركات رأس المال المخاطر وهو تمويل بالأموال الخاصة و سبه الخاصة، حيث هذا التمويل موجه لتمويل المنشآت الغير مدرجة بالبورصة و بعدها أردنا عرض مزايا و عيوب هذا التمويل حيث أخذنا كأمثلة من البلدان التي اعتمدت على هذا التمويل. و أخيرا و ليس آخرا: الفصل الثالث تحت عنوان حالة شركة "سوفينونس بالجزائر" حيث أخذناها كعينة جزائرية معتمدة في عملها على هذا التمويل حاولنا التعرف على مختلف الجوانب التي تخص هذه الشركة.
- ✓ **الدراسات السابقة:**
- ✓ لم نكن نحن أول من تطرق إلى مختلف جوانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن فيما يخص التمويل بطريقة " رأس المال المخاطر" لم تتوفر فيها دراسة معمقة كذلك لم تتخذ من قبل كموضوع مفصل لكن اخترنا دراسة هذا الموضوع بالذات من أجل تقدم ولو القليل من ماهية هذا التمويل، و من الدراسات التي سبقت (فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)
- ✓ وجدنا ما يلي:
- ✓ كاملي فتيحة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القرض الايجاري، أطروحة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2010–2011.
- ✓ مسيلي أشرف، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التنمية و إشكالية التمويل، أطروحة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2006–2007.
- ✓ شيخ التهامي حمزة، إنشاء و تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية.
- ✓ فتيحة بن شهرة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة المدية، 2011.
- ✓ **المنهج المتبع:**
- ✓ إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي'وجمعنا بين الوصف والتحليل حيث:

- ✓ إعتمدنا في الفصل الأول والثاني على المنهج الوصفي بوصفنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها. ودرسنا أهم العراقيل التي واجهتها ،كذلك وصف رأس المال المخاطر كيف تكون تقنية تعتمد عليها هاته المؤسسات وكيف يمكنها الإعتماد عليها.
- ✓ أما في الفصل الثالث إرتأينا طريقة التحليل بتحليل وضعية الشركة ومجالات إستخدامها ووصف حالة الشركة في الجزائر.
- ✓ **الصعوبات التي واجهتها:**
- ✓ إعداد هذه المذكرة لم يكن بالأمر الهين، وذلك لقلة و عدم توفر المراجع الكافية و الوافية، في مجال التمويل برأس المال المخاطر على مستوى المكتبة الجامعية بولاية المدية و كذلك عد كفاية المعلومات خاصة فيما يخص دراسة حالة شركة" سوفينونس" و الذي لم يسمح لنا الوقت و كذا الجهد عن تقديم كل المعلومات الكافية و الوافية عنها.
- ✓ وكل ما وجهنا من مشاكل و عقبات إلا أننا تحدينا كل هذا من أجل إفادة مركزنا الجامعي بكل ما استطعنا التوصل إليه و إنشاء الله نكون قد قدمنا هذا الموضوع بصورة مشرفة و كمادة علمية نافعة.

الفصل الأول
مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها التاريخي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية، حيث أضحى رقما أساسيا في الكثير من اقتصاديات الدول و خاصة المتقدمة منها، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية و الانتعاش الاقتصادي، و هنا يقتضي على الدولة أن تلعب دورا أكبر في دعم و تمويل هذه الأخيرة، في تحسين أدائها و مرد وديتها، حيث تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أكبر نسبة من إجمال عدد المؤسسات العاملة في أي دولة، و بالتالي فهي تساهم في إمتصاص البطالة و تشغيل أكبر نسبة من اليد العاملة الموجودة.

ولإعطاء تعريف لهذه الفئة من المؤسسات وإبراز خصائصها الجوهرية ومدى مساهمتها في الإقتصاديات الوطنية و الدولية، لأهمية هذا النوع من المؤسسات من جهة و معوقات إنشائها من جهة أخرى يتحتم على الدولة أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة، و ذلك بتوفير محيط تمويلي يتلاءم وخصائص هذا النوع من المؤسسات و كذا توفير كل الإمكانيات للنهوض بهذا القطاع و إبراز العراقيل و المشاكل التي تواجهه .

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرًا ضروريا لكل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دراسته و تحليله، وكنا أمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول مما يسهل عليهم اعادة برامج تنموية ووضع مخططات استراتيجة ذلك نظرًا لوجود صعوبات و قيود لابراز مفهوم جامع يلقي القبول من جميع الدول، غير أنّ هناك نسبة اجماع حول المعايير التي يعتمد عليها في ابراز مفهوم المؤسسات و بهذا سنستعرض تعاريف لبعض الدول و الاتحادات الدولية و تعريف الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نظرا للتباين الكثير حول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يتضمن هذا التعريف عدة تعاريف من دولة لأخرى.

وقبل هذا سنستطرق الى تعريف موجز حول مفهوم المؤسسة:

"المؤسسة هي وحدة اقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي من خلال الجمع بين عوامل الانتاج من أجل انتاج أو تبادل السلع و الخدمات مع أعوان اقتصادية أخرى وذلك بغية تحقيق قيمة مضافة" [(1)]

أولا: تعريف بعض الدول:

1- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:**

هو تعريف قانوني بحت حيث نعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة ولا يملك قدرة السيطرة على المجال الذي يعمل به وفقا لمؤشرات ثلاثة:

- قيمة المبيعات السنوية أقل من 10مليون$.
- قيمة الشركة في السوق أكبر من مليون $.
- قيمة السهم أكبر من دولار واحد .

وحسب قانون 1953 فقد حددت هذه المؤسسات كمايلي:[(2)]

- مؤسسة الخدمات و التجارة من 1 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسة التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .
- المؤسسة الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل .

---

(1) : عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الرابعة ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 2006، ص 25.

(2): شهيرة مناصري، هشام مخلادي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتهم في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، ادارة الأعمال، المركز الجامعي بالمدية،2003، ص 16.

2- تعريف اليابان:

تعتمد اليابان في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا للقانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج، حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل ورأس مال قدره 28 ألف دولار، وتحديد المؤسات كالتالي:

- المؤسسات المتحمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي: أقل من 10 مليون ين y ، عدد العمال 300 عامل أو أقل.
- مؤسسات التجارة بالجملة: أقل من مليون y عدد العمال 50 عامل أو أقل.

3-تعريف الهند:

قامت الحكومة الهندية عام 1967 بالاعتماد على رأس المال وحدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية ما يعادل 100 ألف دولار دون وضع حد أقصى للعمال[1]

4-تعريف بريطانيا:

اعتمدت بريطانيا في تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار عدد العمال فقط، فقد عرفتها لجنة " بولئون" بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها 200 مشتغل فأكثر .

ثانيا: تعريف بعض الاتحادات الدولية:

تعريف اتحادات بلدان جنوب شرق أسيا:

في تعريف دراسة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقام بها اتحاد جنوب شرق أسيا استخدم فيها كل من "براتش" و "هيمنز" التصنيف التالي:

(1 – 9) عامل ....مؤسسة عائلية .

(10 – 45) عامل..............مؤسسة صغيرة .

(50 – 99) عامل...............مؤسسة متوسطة.

100 فأكثر عامل................مؤسة كبيرة

وقد اعتمدت كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتميز الأنواع السابقة ففي المؤسسات العائلية يكون المالك و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، أما في الصغيرة و

---

[1] شهيرة مناصري، هشام مخالدي' مرجع سبق ذكره، ص 16.

المتوسطة يعتبر المالك [1] عن وظيفة الانتاج ليهتم أكثر بالادارة و التسيير، أما في المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح الوظائف.

2- تعريف الاتحاد الأوربي:

لقد اعتمد الاتحاد الأروبي على عدة معايير لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها عدد العمال و رقم الأعمال و قد انتهى هذا الاخير الى اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل:

- مؤسسة تشغيل أقل من 250 عامل.
- مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أوروا أو حصيلتها السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو.
- مؤسسة تتسم بمعايير الاستقلالية ومعنى استقلالية المؤسسات هو ملكية المؤسسات على الأقل 25 %من رأس المال
- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي

ثالثا: تعريف الجزائر:

يمكن تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نص القانون رقم01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نجد بأنه يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نص المادة 04 كمايلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و الخدمات حيث تعتمد على:

- تشغيل من 01 الى 250 شخص .
- تستوفي معايير الاستقلالية .
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار و يمكن توضيح بعض المصطلحات في هذا التعريف.

---

[1]: منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 303.

الأشخاص المستخدمون: هو الشخاص العاملون بصفة دائمة خلال سنة واحدة (السنة التي يعتمد عليها تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل)، الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل لمدة 12 شهر[1]

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها مقدر ب 25% في أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى وهذا لا ينطبق عليه تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يمكن تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاعتاد على المنشور

CIR/DI/3EP 0021 المؤرخ في 1975/11/21 وعلى قانون الحد في وعلى التعريف المقدم من طرف الناطقين اسم مخطط تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هذه المصادر الثلاثة تسمح لنا بتحديد معليير كمية و أخرى نوعية لتحديد القطاع المعني.

- عدد العمال يترواح بين 7 و 500 عامل
- رقم أعمال ضعفين .
- الاستقلالية

ويتمثل هذا الجدول تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب عدد العاملين على النحو التالي :

الجدول رقم (1 –1) : تصنيف المؤسسات حسب الفئات:

	عدد المؤسسات	النسبة %	الاجراء	النسبة%
المؤسسات الصغيرة من01الى 09 عمال	170258	94,6	325085	44,1
المؤسسات الصغيرة من 10 الى49 عمال	8363	4,6	156450	21,2
المؤسسات المتوسطة من 50 الى 250 عمال	1272	0,73	255257	34,6
المجموع	179893	100	707062	100

المصدر: اسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي: التجربة التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحوث و مناقشات الدورة التدريسية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاديات المغربية نظمتها جامعة فرحات عباس سطيف: و البنك الاسلامي للتنمية أيام 25–28 ماي 2003 ص 08.

ويمكن تلخيص تعريف المشروع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

---

[1] فتحي قمانة، عبد العزيز عفار، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة، المدية، 2004- 2005، ص 51.

جدول رقم (1 – 2): تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رقم المواد	الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
المادة 07	مؤسسة مصغرة	1 - 9	< 20 مليون دج	<10 مليون دج
المادة 06	مؤسسة صغيرة	10 - 49	<200 مليون دج	<100مليون دج
المادة 05	مؤسسة متوسطة	50 - 250	<200مليون – 2مايار دج	<100مليون – 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد تعددت التعاريف المحددة لماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المعيار المستخدم في التعريف ومن العراقيل التي تؤثر في وضع تعريف شامل لكل الدول نجد تنوع معايير التعريف و اختلاف درجة النمو، واختلاف النشاط الاقتصادي.

❖ **أولا: تنوع معايير التعريفة**[1] : وتشمل على نوعين:

1–**المعايير الكمية:** وهي تشكل المعايير التي يمكن قياسها و تنقسم الى مجموعتين: تضم الأولى المؤشرات الاقتصادية و التقنية، و الثانية نقدية.

أ/المؤشرات الاقتصادية: وتشمل:

- عدد العمال
- حجم الانتاج
- حجم الطاقة المستعملة
- القيمة المضافة
- التركيب العضوي لرأس المال

ب/المؤشرات النقدية: وتشمل:

- رأس المال المستثمر
- رقم الأعمال

[1]: عثمان لخلف 'دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص03.

وهناك اختلاف في استعمال هذه المعايير من حيث المكان و الزمان و غالبا مايتم التصنييف على أساس معياري العمالة و رأس المال، و الجدول التالي يوضح المعايير الكمية المستعملة في بعض الدول :

الجدول رقم (1 – 3): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

البلدان	**المؤسسة الصغيرة و المتوسطة**	
	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	500	15 مليون دينار
فنلدا	350	–
فرنسا	500	5 مليون فرنك فلرنسي
بريطانيا	500	–
السويد	500	–
الهند	–	750 ألف روبية
اليابان	30	50 مليون ين
الشيلي	300	35 مليون دولار

المصدر: زغب شهرزاد و عيساوي ليلي، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة عنابة،08-09 أفريل 2002، ص 170.

من خلال الجدول تبين أن بعض الدول تستند في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معايير رأس المال و عدد العمال و هناك دول تعتمد على عدد العمال فقط و أخرى على رأس المال فقط، ويمكن شرح أهم أنواع المعايير الكمية المستخدمة لوضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمايلي:[1]

-**معيار العمالة:** وهو من أكثر المعايير استخداما من طرف الدول، وذلك لسهولة وتوفر المعلومات بعدد العمال مما يسهل التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبرى، ويستعمل كثيرا في حالة تشابه المؤسسات المنتجة لنفس المنتج أو السلعة و تبين أنه لا يتأثر بالتغيرات النقدية.

[1] :عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره،ص04.

-معيار رأس المال المستثمر:

وفقا لهذين المعيارين السابقين يوضح حد أقصى لعدد العمال و حد أقصى لرأس المستثمر في الشروع و يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة و المستعملة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-المعايير النوعية:

ان استعمال المعايير الكمية لوحدها غيركاف لتحديد و اعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة لذا يتم ادراج مجموعة أخرى من المعايير وهي المعايير النوعية وتشمل:

أ/معايير المسؤولية:

في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسؤولية المباشرة و النهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسات و بالتالي له تأثير على التنظيم و الهيكلة و أسلوب الادارة، ويشرف كذلك على العديد من الوظائف كالانتاج و التمويل و التسويق......الخ، هذه العمليةتنسب الى عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة.

ب/ معيار طبيعة الصناعة:

أو ما يطلق عليه طبيعة وسائل الانتاج حيث يتوقع حجم المؤسسة على أساس و سائل الانتاج المستخدمة فبعض المؤسسات تحتاج في انتاج سلعتها الى وحدات كبيرة من العمل و وحدات كبيرة من رأس المال، أما بعض المؤسسات فتحتاج في صناعاتها الى وحدات قليلة من العمل و وحدات نسبية من رأس المال.

ت/ معيار الملكية:

ان ملكية هذا النوع من المؤسسات يدور في أغلبها الى القطاع الخاص في شكل مشروعات فردية أو جماعية، أين يكون رأس المال لهذه المؤسسات لأشخاص طبعيين و عادة مما يملك المسير أغلبية الأسهم.

ث/ معيار السوق:

يمكن أن تحدد مؤسسة صغيرة و متوسطة عل أساس تعاملها مع السوق لأن انتاجها بالسوق علاقته بالسوق هي علاقة عرض و طلب على المنتجات أو الخدمات، وتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فالمؤسسات تكون كبيرة اذا كانت هيمنتها على السوق أقرب الى الاحتكار.[1]

[1] :عثمان لخلف٬مرجع سابق٬ص ص 04-05.

جـ/معيار الاستقلالية المالية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستقلة ماليا اذا لم تملك أكثر من 25% من خلال رأسمالها أو حق التصويت من طرف مؤسسة أو مؤسسات أخرى ليس من صرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكن رغم تعدد و اختلاف المعايير المستخدمة من دولة الى أخرى الا أن التصنيف الأكثر شيوعا في مختلف الدول هو المعيار الثلاثي الأبعاد المعتمد على:

- عدد العمال
- استقاللية المؤسسة
- رقم الأعمال أو مجموع الميزانية

❖ **ثانيا: اختلاف درجة النمو:**

على المستوى العالمي تختلف درجات تطور القوى الانتاجية بحيث أن المؤسسات الكبيرة المتواجدة في احدى الدول الافريقية مماثلة للمؤسسات الصغيرة في اليابان مثلا: اذن التفاوت في النمو يشكل عائق أمام وضع تعريف شامل و موحد[1]

❖ **ثالثا: اختلاف النشاط الاقتصادي:**

إن اختلاف الأنشطة الاقتصادية قد يؤدي الى اختلاف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، فالمؤسسات الصناعية بحاجة الى استثمارات كبيرة، و المؤسسات التجارية بحاجة الى عناصر متداولة من المخزونات و البضائع و الحقوق، لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الاستقلال.

لذلك يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات وزن كبير في قطاع التجارة، اذ من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول الى مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]

المطلب الثالث: أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أشكال تتميز بعدة خصائص نوجزها فيمايلي:

➢ **أولا: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعايير المعتمدة الى عدة أشكال حيث نجد:

---

(1) عثمان لخلف'مرجع سابق، ص 04- 05.

(2) صالح صالحي، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة و المتوسطة، دورة تدريس حول تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية كلية الاقتصادية و علوم التسيير المعهد الاسلامي للتدريب جدة،25-28 ماي 2003، ص 69.

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجيهها:

يمكن أن نميز بين العديد من الأشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك حسب توجيهها ومن أهمها:

أ/ المؤسسات العائلية: وهي مؤسسات تنشا بمساهمة أفراد العائلة وهم يكونون عمال فيها وهي مؤسسات تتيح للاستهلاك.

ب/ المؤسسات التقليدية: وهي المؤسسات الصناعات الحرفية التي تتم اما في المنزل أو في الورش باعتمادها على الوسائل اليدوية البسيطة[1].

جـ/ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وشبه المتطورة: انّ وصف هذه المؤسسات بالمتطورة و شبه المتطورة يعود لاعتمادها النسبي على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تستخدم رأس المال الثابت و تتماشى مع المتطلبات العصرية.

2-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن أن نميز بين وحدات الانتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات :

- المؤسسات المصنعة
- المؤسسات غير المصنعة[2].

الجدول رقم(1-4): تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل.

الانتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي		نظام مصنع		
الانتاج المخصص الاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشات شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: شهيرة مناصري، هشام خلادين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهامتها في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة تخرج لنيل ليسانس في ادارة الأعمال المركز الجامعي بالمدية 2000-2004، ص22.

---

(1) منال طلعت محمود،مرجع سابق، ص 303 .

(2) شهيرة مناصري، هشام خلادي، مرجع سابق، ص21 .

أ/ **المؤسسات المصنعة:** إن مفهوم المؤسسات المصنعة جاء من النظام المغربي فرنسا و ألمانيا بحيث تستخدم فيه الآلات المتطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي أما بالنسبة لإقتباس هذا المفهوم في الدول النامية، فان المؤسسة المصنعة مقتصر فقط في مجال التركيب و إصلاح الآلات.

ب/ **المؤسسات غير المصنعة:** يجمع هذا النظام بين الإنتاج العائلي و النظام الحرفي وهو ما أشير إليه في الجدول السابق في الخانات3،2،1إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط تصنيع بموجبه سلع و منتوجات حسب احتياجات الزبائن، ويضم هذا التصنيف كل المصانع الصغيرة و المتوسطة و حتى الكبيرة و تختلف عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل و تحقيق العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنتجات الى الفئات التالية:

أ/ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يعتمد نشاط المؤسسة ص و م على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

- المنتجات الغذائية (لأنها تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصدر).
- منتوجات الجلود و الأحذية (لأنها تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات انتاج بسيطة و كثيفة لليد العاملة).
- تحويل النمتجات الفلاحية.
- الورق و منتوجات الخشب و مشتقاته (لاعتمادها على القرب من السوق)[1]

ب/ **مؤسسات انتاج السلع الوسيطية:** وتعتمد في نشاطها على:

- تحويل المعادن .
- الصناعات الكهربائية و الميكانيكية .
- الصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك .
- صناعة مواد البناء .
- المحاجر و المناجم .

---

[1] طيف عبد الكبير، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات' رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،203، ص42.

جـ/ مؤسسات انتاج سلع التجهيز: إن أهم ماتتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة احتياجها إلى الآلات و التجهيزات التي تتمتع بالتكنولوجيات العالية لإنتاج و كثافة رأس مال كبيرة، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يضيف[1] عليها دائرة النشاط في هذا المجال و الذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كإنتاج و تركيب بعض الآلات و التجهيزات البسيطة، التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء و يكون هذا في البلدان المتقدمة أما في الدول النامية فان النشاط في هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة و الإصلاح لبعض الآلات و التجهيزات كوسائل النقل و آلات و الشحن و الآلات الفلاحية و التجهيزات الكهربائية و تجميع بعض الآلات و التجهيزات انطلاقا من قطع عيار أغلبها مستوردة،كتركيب الآلات الكهرومنزلي

4- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعات التكميلية:** وهي مؤسسات تمثل الترابط الهيكلي للمؤسسة الرئيسية وتكون غالبا بين مؤسسة كبيرة تتميز بحجم صغير، حيث يمنح لها قدرة التكيف وشروط التعاون، وقد يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة[2] .

- **ثانيا: خصائص و مميزات المؤسسة ص و المتوسطة:**

تتميز المؤسسة ص و م بعدة خصائص، هذه الخصائص و المميزات التي تضيف على هذا النوع من المؤسسات طابعه الخاص إذ يترواح هذه الخصائص بين الإيجاب و السلب:

1-**الايجابيات: تتعدد ايجابيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهمها:**

أ/ سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات: مما يفسح المجال أمام التشغيل الذاتي، وهذا ما يجعل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تفرض نفسها عدديا.

ب/ قلة التدرج الوظيفي: حيث تعتمد على هيكل تنظيمي بسيط و يتميز بمستوى إشراف محدود (تمركز القرار في صاحب المشروع) وهذا ما ينعكس ايجابيا على سهولة و سرعة القرار.

ت/ دقة الإنتاج: مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي و تجسيد المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و تخفيض مستوى التكلفة.

---

(1) فتحي قمانة، عبد العزيز غفار، ، مرجع سابق، ص 54.

(2) عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 11.

ث/ سرعة الاستفادة لحاجات السوق: وذلك لصغر حجمها وعدم التخصص و وضالة رأسمالها مما يجعلها تغير من درجة و مستوى النشاط و طبيعته[1]

جـ/ القدرة على الاندماج في النسيج الوطني: وهذا من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن تعدد المؤسسات المستخدمة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية متكاملة و حرية اختيار النشاط، الشيء الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد و ترقية المبادرات الفردية للوصول إلى نوع من الإبداع و الاختراع.

حـ/ سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة: وهذا راجع إلى اعتمادها على نظام معلوماتي بسيط يتلائم مع نظام القرار الغير معقد.

د/ الارتباط المباشر بالمستهلك: بمعنى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتيح سلعا و خدمات لصالح المستهلك و تكون دوما في ارتباط و السماح له من خلال بحوث التسويق.

2- **السلبيات:**

بالرغم من الاتجاهات التي تمتلكها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا أنها يشوبها بعض السلبيات التي تقع حاجزا أمامها ومن بينها:

أ- **محدودية الانتشار الجغرافي:** ترجع محدودية الانتشار الجغرافي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لكون معظمها محلية أو جهوية.

ب- الاعتماد علة تكنولوجيا بسيطة: في غالب الأمر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتمد على تكنولوجيا بسيطة مما يجعل منتجاتها تقليدية نوعا ما.

ت- الكفاءات البشرية ذات مستوى متدني: تعتمد على عمال عاديين و يرجع ذلك إلى تدني مستوى الكفاءات البشرية و نقص التأهيل .

ث- تبعية المؤسسة للبنوك: تعتمد بشكل كبير الاستدانة وهذا راجع إلى قلة رأسمالها .

ج- محدودية رأس المال المستثمر: ترجع محدودية رأس المال المستثمر إلى كون هذا الأخير يقوم بمشاريع صغيرة الحجم .

ح- محدودية الضمانات الخاصة العينية منها: تفتقر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للضمانات العينية مما أدى بالبنوك للعزوف عن تمويلها.

خـ- اختلاف أنماط الملكية: وهذا راجع الى شخصية صاحب المؤسسة[2].

[1]: سعيد وصاف، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات، مدخلات الملتقى الوطني الأول للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالأغواط 08-09 أفريل 2002نص52.
[2] عثمان لخلف'مرجع سابق'ص 12.

المبحث الثاني: عوامل فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة و منتشرة بشكل أوسع من المؤسسات الكبرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معرضة للفشل، حيث أنها تواجه عوامل فشل متعددة تحد من تطورها و نموها بشكل سليم.

المطلب الأول: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

سوف نستعرض جانبا من المشكلات و العوامل و التغيرات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تؤثر على تقدمها و بالتالي تهدد بفشلها، ومن أهم هذه العوامل:

–مشكلة الفوارق الإقليمية ومن ثم يجب أن تسترشد بسياسة التنمية الإقليمية بمعيار التشتت الانتقائي بمعنى اختبار مناطق النمو بين الأقاليم الأقل نما في الدولة[1]

–ومن العوامل و المشاكل التي تواجه الدول النامية فيما يخص قضية التوطين يعود إلى أن فرص العمالة على نطاق واسع تتركز عادة في تقليل من المراكز الحضرية و يقتضي ذلك توفير فرص العمالة محليا و يمكن رفع نسبة توطين الصناعات الصغيرة و المتوسطة في هذه الدول بعيدا عن المدة الكبرى بتشجيع الصناعات الريفية.

– لا يوجد دعم اقتصادي و مساعدات مالية و تسويقية لهذه المؤسسات مثل الإعفاءات الجمركية، تخفيض الأعباء الضريبية، صعوبة الحصول على الأراضي في مناطق صناعية و بأسعار منخفضة.

– النهج غير السليم لبعض أصحاب المؤسسات فكثيرا ما تكون المؤسسة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها.

– سوء الإدارة في إهمال التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز و المتابعة ينعكس على كافة نواحي العمل في المؤسسة

– نقص فرص التمويل المناسب نتيجة تردد البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لارتفاع درجة المخاطر و مطالبة البنوك بضمانات كبيرة لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشاريع.

– المنافسة الشديدة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محليا و أجنبيا .

سوء استخدام حقوق التصنيع كتطوير منتوج معين أو شراء حق تصنيعه محليا من الشركة الأجنبية، إلا أنه يفاجئ بعد مرور وقت غير طويل بظهور و حدات مقلدة و تحمل نفس العلامة التجارية من مصدر غير معروف، وتكون سيئة الصنع غير مطابقة للموصفات العالمية مما يسيء

---

[1]: سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العالمي للنشر و التوزيع، الاسكندرية،1998، ص64.

إلى سمعة المنتوج، ويؤثر سلبا على إقبال الجمهور عليه مما يؤدي إلى انخفاض كبير في المبيعات للمؤسسات التي استخدمت حقوق التصنيع

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أولا: العوامل الخاصة:

1-عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر العمل لدى الشركات الكبرى لأنهم يشعرون بضآلة دورهم فيها، وذلك على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث كثيرا ما ينظر الى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات، فمثلا كثيرا ماتقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإشراك العاملين في رأس المال أو الأرباح و ذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات وهذا عكس الشركات الكبيرة التي يحس العاملين بها على أن وجودهم يذهب لفائدة الغير و أنهم لا يملكون القرار ولا الشورة في هذه المؤسسة[1]

2- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج و الأسعار و ذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق و الإنتاج نظرا لصغر حجم المؤسسة وهذا عكس المؤسسات الكبيرة أين قسم الإنتاج يقوم بعملية دون مراعاة لطلب و احتياجات قسم التوزيع، فربما أنتج منتوجات غير مطلوبة في السوق، أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض و يكون بذلك عبء على المؤسسة.

3- قلة رأس المال المستثمر:

ان من بين الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتصار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو ببساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير، حيث أنه من أجل إقامة مشروع مصغر يكفي جمع مبلغ قليل لإقامة مؤسسة، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين لاتفاق على تكوين مشروع لجمع أموالهم المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة و ذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتوج معين، إذ أن قلة رأس المال المستثمر تجعل من الناس يهتمون بالاستثمار في مجالات شتى، مما يسهل عملية إقامة المشروعات المصغرة في كل مكان، في الريف أو في المدينة، في المناطق الصناعية أو غيرها[2]

(1): حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص22.

(2)فتحي قمانة، عبد العزيز غفار،مرجع سابق، ص 58.

ثانيا: العوامل العامة:

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات:

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات الفلاحية، صناعية، خدماتية، ....الخ) فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته و خصائصه في الريف أو في المدينة ، صغيرا أو كبيرا فهي إذن تلبي طلبات كل من له رغبة في الاستثمار.

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:

كذلك من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أنها لا تتطلب يد عاملة ماهرة و متخصصة و متكونة تكوينا عاليا، فهي إذن تتطلب أيدي بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالأشغال و الأعمال التي تتطلب منها تلك المشاريع فيكفي القليل من المعرفة و الخبرة للقيام بالعمل، فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع و الانتشار و إقبال المستثمرين على هذه المشاريع[1]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الحديث عن التجارب الميدانية لبعض الدول و معرفة الجوانب الايجابية و محاولة تثمينها وكذا الجوانب السلبية و كيفية تجنبها أمر ضروري وهذا في إطار اهتمامنا و إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء اقتصاد متين من خلالها ويمكن توضيح تجارب بعض الدول في هذا القطاع و أهميتها كما يلي:

أولا: نماذج للدول المتقدمة:

1)التجربة اليابانية:

في اليابان المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في كل تخصصات الاقتصاد و المؤسسة ليس فقط عن طريق النسبة المئوية المرتفعة التي تظهر في العدد الإجمالي للمؤسسات لكن أيضا إدراك جزءها المهم في التصدير الكبير الحجم وبعدد الأجراء الذين يعملون فيها[2] .

إن في اليابان وحدات الإنتاج التي تستخدم أقل من 30 عاملا تكون 97.2% من مجموع وحدات العمل و التي تستخدم أقل من 300 مشتغلا تكون 99.9 % من مجموع و حدات الأعمال .

[1]:حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص25

[2]: شهيرة مناصري، هشام خلادي،مرجع سابق، ص 33.

و تتميز الصناعات الصغيرة في اليابان بظواهر أساسية من أهمه[1] :

- التخصص: فكل عامل يقوم بسيطة ومن ثم يستطيع أن ينهض بها.
- التركيز: فالمصانع الصغيرة تقوم الى جوار بعضها البعض ويكمل عمل بعضها البعض.
- الاتصال الوثيق مابين المنتج و التاجر ومن ثم نجد أن التاجر قد أخذ على عاتقه في كثير من الأحيان عمليات الشراء و البيع و التمويل في حين بقتصر المنتج على عملية الانتاج فحسب.
- المرونة و التحديد.

2) التجربة الألمانية:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا تعرف على أنها جوهر تجاري تستطيع توظيف حتى 500 عامل و برقم أقل من 100 مليون أورو في السنة، إذ أن هذه المؤسسات تتميز بالاستقلالية بحيث أن نسبة 99.6 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في المجال التجاري و عدد هذه المؤسسات يصل إلى أكثر من 3300.000 مؤسسة تتوزع على مختلف الأنشطة المتمثلة في الصناعات الاستهلاكية، الخدمات، البيع بالتجزئة و السياحة[2] .

من أهم و أكبر السياسات الاقتصادية الألمانية التي انتهجتها لمصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على تقوية الفعالية التجارية لمجموع المؤسسات الصغيرة وكذا فتح رؤية جديدة للتطوير و النمو بحيث أن كل المؤسسات الصغيرة العائلية تستطيع الاستفادة من هذا الدعم في إطار برنامج الدعم الأوروبي(PRE) الذي يساعد المؤسسات في مرحلة الانطلاق و استفادة حوالي 10982 مؤسسة و متوسطة مستحقة من هذا التمويل وذلك في سنة 1999، ولا تتعدى الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات أكثر من 50000 أورو.

ثانيا: نماذج للدول المختلفة:

1) تجربة الهند:

بدأت الجهود المخططة لإنعاش قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة متضمنة الصناعات الحرفية و ذلك منذ استقلال الهند في أوت 1947، و تعتبر الصناعات البيئية عامل لتحقيق توازن الاقتصاد في الريف الهندي، ومن أجل ذلك تضمنت السياسة الصناعية بصفة أساسية مجموعة من الإجراءات لحماية هذه الصناعات و العمل على نموها و ذلك عن طريق إنشاء جهات منظمة و متخصصة للصناعات البيئية مما نجم عنه نتائج ايجابية و خاصة في صناعة النسيج، حيث تضاعف

---

[1] سعد عبد الرسول،مرجع سابق ’ص 53.

[2] شهيرة مناصري، هشام خلادي، مرجع سابق ، ص 35.

الإنتاج ثلاث مرات خلال عشرين سنة، ويمكن النظر إلى أهمية القطاع الحي في اقتصاديات الهند من زوايا ثلاث[1].

- استيعابها لعدد كبير من العمال اذ يبلغ عدد المشتغلين في قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة 25 مليون عامل بينما عدد المشتغلين في الصناعات و المؤسسات الكبيرة سوى 2.5 مليون عامل.
- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مقابلة احتياجات السوق.
- مساعدة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تكوين رأس المال.

2) التجربة المغربية:

إن الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أعطت الدولة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها المتبعة و ذلك لأنها تعتبر العنصر الأساسي للاندماج الصناعي الاقتصادي، كما تعتبر أيضا المورد الأساسي للاندماج الصناعي و التنوع الاقتصادي، كما تعتبر أيضا المورد الأساسي للتجديد و عامل مهم لترقية الصادرات كما تساهم في التنمية الجهوية، وخلق مناصب شغل كبيرة حيث أثبتت الدراسات في المغرب أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفر مناصب شغل بستة مرات أكثر مما توفره المؤسسات الصناعية الكبيرة، وترجع السياسة المغربية اهتمامها بهذا القطاع الى السبعينيات باعتماد مخطط التصحيح الهيكلي في المغرب و الذي يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما:

- التحرير الاقتصادي و خاصة في ميدان الخارجية و الاسعار.
- تقليص تدخل الدولة في الحيازة الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص.
- وعليه تم حصر القطاع الصناعي الكبير و فتح المجال أمام الصناعات الصغيرة لامتصاصها للبطالة و تزين السوق بكل السلع و الخدمات المطلوبة .
- و الدليل على ذلك ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب وكذا عدد العمال الموظفين حيث في سنة 1988 كان عدد المؤسسات 4874 و عدد المستخدمين 274470 بينما في سنة 1989 وصل عدد المؤسسات الى 5200 وعدد المستخدمين الى 302119.

ومن أجل تشجيع هذا القطاع قامت السلطات المغربية بفتح المجال للاستثمار عن طريق:

- وضع هياكل قاعدية لاستقبال المشاريع الجديدة و ذلك لتنمية المناطق الصناعية.

[1] سعيد عبد الرسول محمد ،مرجع سبق ذكره، ص 66 .

- اعدادا اطار قانوني و تشريعي ينظم و يشجع الاستثمارات الخاصة.
- انشاء مؤسسات و ادرات عمومية مكلفة بدراسة المشاريع و تمويلها و مساعدة القائمين فيها.
- وضع طرق و اجراءات آلية تهتم لالاصلاحات الادارية لتسهيل الاجراءات و الطرق لتأسيس المشاريع الاستثمارية.

وعليه قامت السلطات المغربية بإقامة مؤسسات دولة تسهر على ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

- وزارة الصناعة و التجارة.
- ديوان التنمية الصناعية .
- نظام البنوك والتمويل .
- ديوان التكوين المهني و ترقية العمل[1] .

ثالثا: تجربة الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

فرضت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بحكم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر كشكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي التي تتميز[2] بالنوعية و الجودة العالية كما يعتبر هذا القطاع كشريك قوي للصناعات الكبيرة في الجزائر.

حيث أننا نجد في البلدان المتقدمة بمعدل 3 مؤسسات صناعية من بين 4 هي مؤسسات صغيرة و متوسطة و تساهم ب40% من القيمة المضافة الصناعية و أكثر من 50 % من اليد العاملة تشتغل في هذا القطاع، ففي الجزائر فالسياسة الصناعية المتبعة من البداية لم تعط الضوء الأخضر لبروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل قوي إلا في الآونة الأخيرة[3].

وبصفة عامة يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرت في الجزائر بثلاث مراحل أساسية:

أولا المرحلة مابين 1966-1979 .[4]

في هذه المرحلة عرف القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الانطلاقة الأولى له كانشغال وطني يهدف إلى التوازن الجهوي مبني على الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية، وفي هذه الفترة كان هذا القطاع ملك للدولة كليا (

---

[1]: د سعد عبد الرسوم محمد ،مرجع سبق ذكره، ص 67.
[2] ياسمينة حمادي، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نحو وبنوك، المركز الجامعي بالمدية، 2007-2008 .
[3] :ياسمينة حمادي، مرجع سابق، ص38.
[4] : حكيم شبوطي ،مرجع سابق، ص76.

القطاع العام) وكان يسمى قطاع الصناعات الخفيفة التي تبعد نوعا ما عن المفهوم الحقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: المرحلة بين 1980-1988.[1]

خلال هذه الفترة ظهرت إدارة تسعى إلى تأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط وقد برز ذلك عبر إصدار تشريعي و تنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص و الذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد أنشأ سنة 1983 ديوان التوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ومن بين مهامه الأساسية:

- توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو النشاطات و مناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي.
- ضمان أفضل لتكامل الاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط.

وينبغي التذكير أن هذه التدابير تركت أثر محدودا في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الجديدة حيث انصب استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في فروع النشاطات التقليدية.

ثالثا: المرحلة من 1988 إلى يومنا هذا:

أما تفاقم الأزمة التي تعانيها البلاد قررت الدولة بكل حزم الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد و شرع في إصلاحات هيكلية و تتمثل الأهداف لهذا الإطار في:

- احلال أقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير اداريا.
- تحرير أسعار التجارة الخارجية و الصرف.
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي تخضع للقواعد الخارجية.
- استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر.

ولهذا الغرض كرس القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر سنة 1990 في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.

---

[1] فائزة بن شوشة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل، مذكرة، تخرج لنيل شهادة الليسانس في إدارة الأعمال، المركز الجامعي بالمدية 2003-2004،ص 34.

و انطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية و المساومة في المعاملة لتحقيق لتحقيق التنمية، إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها أو الخاصة تعمل على إلغاء كل الاحتكارات و تحرير التجارة الخارجية.(1)

وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني و الأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار وهو قانون الاستثمار حيث صدر لتدعيم و تعزيز إدارة تحرير الاقتصاد و السياسة الجديدة لترقية الاستثمار، فالفلسفة التي تضمنها هذا الإطار الجديد تتمحور حول الجوانب التالية:

- الحق في الاستثمار بحرية.
- المساواة بين المتعاملين الوطنيين و الخواص منهم و الأجانب أمام القانون.

ثم قامت السلطات العمومية في سنة 2001 بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم (1-3 الصادر في 2001/08/10) و الذي يهدف أولا إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار و تحسين المحيط الإداري و القانوني كما ينص على:

- إلغاء التمييز بينالاستثمارات العمومية و الاستثمارات الخاصة.
- انشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة.
- توسيع مفهوم الاستثمار.
- انشاء صناديق دعم الاستثمار.

كما أن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدد و يضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة وينص أيضا على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يتضمن في فروعه المختلف تدابير عامة و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سياسة الدولة لدعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات ويولي القانون أهمية خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي و الإحصائي إذ ينبغي تجسيد مشروع مركز الدراسات و الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سبق تقديمه سنة 1998.

---

(1): فائزة بن شوشة، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

المبحث الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أفضت عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، إلى دفع الحكومات ومنظمات الأعمال للبحث عن طرق وأساليب حديثة وناجعة تمكنها من تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام العديد من الإجراءات والبرامج .والجزائر كغيرها من الدول النامية، سعت إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، من اجل رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أداءها.

وبناء على التجارب والدراسات التحليلية التي أجريت بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام كبير، تجلى بوضوح من خلال تبني الجزائر جملة من البرامج التطويرية هدفها تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها .إذ أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات، خصص له غلاف مالي قدره مليار دينار جزائري سنويا، يمتد إلى غاية2013

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا:التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني .فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994 الموضحة في الجدول(1-5):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1995-2004.

السنوات	1995	1999	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	177365	159507	179893	188893	288587	312956

Source :www.univ-ouargla.dz.la de visite03-06-2013

ويتبين من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين1995 عددها في تزايد مستمر، حيث بلغ عددها 177.365 مؤسسة سنة 1995 ، ليتضاعف من بعدها العدد ليصل إلى312.956 مؤسسة سنة 2005 وهذا يعنى أن عدد المؤسسات قد زادِ ب 135.591 مؤسسة خلال

هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الائتمانية والتوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر،التي تهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001 ، المقدرةِ بـ 05 %.وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية صدى ايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين.

ومرد ذلك، الأهمية التي حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، والغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره زيادة على ذلك وضعت جملة من الآليات تتضمن استحداث صندوق ضمان القروض الذي تبلغ قيمته 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر تبلغ قيمته 5,3 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2005 -2010 الجدول (1-6):تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر 2005-2010.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	342788	376767	410959	88519526	5702838	6072997

Source :www.univ-ouargla.dz.la de visite03-06-2013 .

نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع، حيث وصل عددها سنة 2010 إلى 607.297 مؤسسة، بعد أن كان عددها يصل إلى 342.788 مؤسسة سنة . 2005 فخلال خمس سنوات قارب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف ما كان عليه في سنة 2005 ، وثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة2001

ثانيا :تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر : يتبين من خلال الجدول، الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر، أن عددها في القطاع(الخاص ارتفع بين سنتي 2003 و 2004 ب 1750 مؤسسة ليصل إلى مجموع 225449 مؤسسة، بينما انخفض عددها في القطاع العام بِـ 10 مؤسسات، هذا التطور الحاصل في قطاع الخاص راجع إلى إنشاء 18987 مؤسسة جديدة وإعادة تنشيط1920بعد توقيفها مؤقتا وحل 3407 مؤسسة وفي الفترة الممتدة بين سنة 2004 و 2005 ثم 2006 ، فقد ارتفع صافي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةِ بـ 20393 ثم ب 23964 مؤسسة،

في حين أن الزيادة في القطاع العمومي من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة لسنة 2005 ، وانخفض العدد ب 139 مؤسسة سنة . 2006 هذه المؤشرات تظهر الزيادة السريعة لهذه المؤسسات في القطاع الخاص، الذي يأخذ مكانه القطاع الخاص شيئا فشيئا في الاقتصاد الجزائري المتوجه نحو اقتصاد السوق، وهي نفس الظاهرة التي تجعل تراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العمومي.

أما قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تظهر بشكل واضح في الجدول (1-6)تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي في الجزائر2003-2006

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006
قطاع البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90102
التجارة	34681	337954	42183	44461
النقل والإتصال	18771	20294	22119	24252
الخدمات والعائلات	15927	16933	18148	19438
الفندقة والمطاعم	13230	14103	15099	16230
المتوجات الغذائية	13058	13673	14417	15270
خدمات المؤسسة	9897	10843	12143	14134
قطاعات أخرى	36586	38780	41017	43319
إجمالي	207949	225449	245482	269806

Source :www.univ-ouargla.dz.la de visite03-06-2013 .

أما شهدت زيادة متفاوتة، على رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات في هذا النوع .وفي نفس الوقت يعتبر القطاع الذي استقطب اكبر زيادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المعنية .ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع ولاسيما في مجال بناء السكنات، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن،نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي .ثم تليها قطاعي التجارة والتوزيع والنقل والاتصال سواءمن حيث الأهمية في النسيج الاقتصادي الوطني، أو من حيث نسبة الارتفاع في عددها.

ثالثا :مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة .وفي الجزائر، وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر حيث بلغ عددها سنة 2010 ما يقدر ب 296. (CNAS)مؤسسة مسجل بذلك ارتفاعا قدر ب 36459 وحدة مقارنة بالنسبة لسنة 2009 ، تشغل عددا لا باس به من العمال والذي يفوق6.1 مليون عامل .حيث أعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل % 94 من النسيج المؤسساتي الوطني، و% 52 من مجموع إنتاج القطاع الخاص . خارج المحروقات، وحوالي % 35 من القيمة المضافة في الجزائر ويتبن من خلال تطور عدد العمال التي تشتغل في قطاع م ص و م حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

الجدول رقم: (1-7) تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الإقتصادي الجزائري 2003-2009

السنوات / القطاع	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
القطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	13663444
القطاع العمومي	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
الصناعات التقليدية	165247	1929744	213044	233270	254350	341885	
المجموع	612818	823831	1041395	1852674	129853	1540209	17569694

Source :www.univ-ouargla.dz.la de visite03-06-2013 .

انه هناك زياد في تشغيل اليد العاملة بين السنوات 2003 إلى 2008 في القطاع الخاص من 538055إلى(1233073 عامل .في حين نجد انه هناك تراجع في عدد العمل في القطاع العمومي، حيث انخفضت اليد العاملة ِب 2937 بين سنتين2003 و2004 ليرتفع بعد ذلك ِب 4457 عامل وينخفض ِب 14622 عامل في السنة . 2006 ويستمر في الانخفاض ِب4515 عامل سنة 2007 و ب عامل4360 سنة .أما بالنسبة للصناعات التقليدية نجد أن عدد اليد العاملة المشغلة في هذا القطاع في تزايد مستمر، حيث بلغ عددالعمال 165247 عامل سنة 2003 ،ليصل إلى 254350 عامل سنة 2008

1. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :** يتضح من خلال الجدول الذي يبين مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، أن مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات في تزايد مستمر إذ يشارك بنسب كبير، حيث قدرت في سنة 2001ب .% 76.4 واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى % 80.80 سنة 2007 ، وتتوزع على الوجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات .وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من اجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة،

وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب قطاع النشاط ونوع القطاع .ويتبين من معطيات هذا الجدول، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل الآلات النشاط الاقتصادي .وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا يعود إلى خوصصة المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: إجراءات تحسين المحيط العام لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في هذا الإطار فان من بين الإجراءات التي قامت بها الدولة هي وضع ما يسمى بالجهاز المحفز للإنعاش الاقتصادي، الذي كان يهدف إلى تدعيم التحولات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، و تحقيق الإصلاحات التي تم الانطلاق فيها من جهة، وحماية القطاعات الموجودة و ترقيتها ودعم المشاريع الاستثمارية الجديدة من جهة أخرى.

أولا: حماية الطاقات الموجودة و المحافظة عليها

من بين الإجراءات المتخذة لتحقيق القيود التي كانت تخنق المؤسسات:

1–تخفيض نسبة الفوائد البنكية لإحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

2– انخفاض معدل التضخم إلى مستويات ملائمة لاحتياجات الإنعاش الاقتصادي من 24% إلى 8%.

3– تخفيض ضريبة أرباح الشركات و ضريبة الدخل الإجمالي.

4– وضع جهاز كفيل بتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

5– توسيع مجال الحصول على القروض حتى و ان كانت خاضعة لآليات صارمة بالنسبة ل:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6– إنشاء لجنة وطنية مكلفة بتحديد و وضع آليات حماية المنتوج الوطني لمواجهة المنافسة .

7– إدخال تعديلات على التعريفات الجمركية و القيم الإدارية.

ثانيا: ترقية الاستثمار

إن تطوير الإطار القانوني لترقية الاستثمار قد كان وليد بحكم عنصران:
أ-إرادة السلطات في رفع الحصار عن القطاع الخاص.
ب- تعمق الأزمة الاقتصادية المحلية إزاء شبح العولمة.
ومن بين الإجراءات الهامة التي جاءت في قانون الاستثمار السالف الذكر نجد أن إنشاء ما يسمى بالشباك الوحيد، هذا الأخير أوكلت له مهمة التكفل ب:

- مركز الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية .
- منح الوثائق المحصل عليها قانونيا لانجاز المشاريع .
- منح قرارات الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالمشاريع.

أنشأ سنة 1994م وهذا بعدما APSI كما أن مهمة تسيير هذا الشباك قد أوكلت لوكالة ترقية و دعم الاستثمار.

كانت وزارة م ص م تقوم بهذه المهمة بصفة انتقالية و منذ ذلك التاريخ سجلت هذه الوكالة أكثر من 30 ألف تصريح بالاستثمار منها 99% من نوع م ص م وهذا المبلغ يفوق 37 مليار$ و التي من شأنها خلق 128600 منصب شغل، فان م ص م تعتبر الوحيدة القادرة على إنعاش دواليب الاقتصاد الوطني وبأقل تكاليف(1) .

ثالثا: نطاق الجهاز المحفز للإنعاش الاقتصادي

رغم الإصلاحات العميقة، الرامية إلى تحسين الإطار التشريعي و التنظيمي و ترقية الاستثمار و تطوير المؤسسات،ما زالت صعوبات تحد من فاعلية الإجراءات المتخذة نذكر منها:
* غياب معلومات أكيدة و مهيكلة حول القطاع .
* نقص إن لم نقل الغياب التام للتشاور بين السلطات العمومية و عالم المؤسسة
* عدم التطبيق العملي لتلك الإجراءات المقترحة من خلال الإصلاحات المختلفة
* عدم استقرار الجهاز الجبائي و الإجراءات المرافقة له .
* عدم احترام الالتزامات كتلك المنصوص عليها في قانون الاستثمارات كسبيل المثال تحم الدولة لنفقات الهياكل القاعدية .

المطلب الثالث: العراقيل و المشاكل التي تواجه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا زالت تواجه المشاكل و الصعوبات التي تقف أما تطورها و حسب دراسة قام بها البنك

(1) رؤوف عثمانين،التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص80.

العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلص هذا الأخير إلى تحديد أهم الصعوبات و العراقيل وكان ترتيبها حسب درجة تأثيرها وهي :[1]

1- السوق الموازية

2- الحصول على القروض البنكية و مشكلة الضمانات .

3- تكلفة معدل الضريبة .

4- سيادة حالة عدم التأكد و عدم وضوح السياسات الاقتصادية .

5- الأعمال البنكية .

6- الفساد الإداري .

7- الرشوة .

8- الإدارة الضريبية.

9- الحصول على العقار الصناعي .

10- الحصول على العملة الصعبة

11-القوانين الجمركية .

12- صعوبة تسجيل المؤسسة .

13- ندرة اليد العاملة المؤهلة .

14- مشاكل الموانئ .

15- قوانين العمل .

16- الحصول على الطاقة .

جل هذه المشاكل لا تواجه كل المؤسسات ولكن تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب قطاع النشاط لكن هناك بعض العراقيل و المشاكل ذات التأثير الواسع سيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل و نلخصها في سبع نقاط :

أولا- مشكلة السوق الموازية:

تبقى السوق الموازية الطابع الذي يميز محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ليس في الجزائر فقط وإنما في كثير من الدول حيث يسودها:

1. المنافسة الغير شرعية.

---

(1) فائزة بن شوشة' مرجع سابق'ص37.

2. عدم التصريح بالموارد البشرية و المالية و حتى التقنية وهذا راجع إلى كون السياسة الجبائية لا تشجع على ذلك .
3. عدم استعمال الفواتير
4. عدم التصريح بالمبيعات و الإنتاج.
5. التهرب الجنائي
6. التهريب .

ثانيا- مشاكل النظام المالي:

لا تزال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشاكل المحيط المالي الذي يتميز ب:

1. ثقل النظام المالي وعدم تماشيه مع قواعد اقتصاد السوق
2. صعوبة الحصول على القروض البنكية وهذا راجع إلى عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للضمانات الكافية خاصة العينية منها (الرهن) مما يؤدي بالبنوك إلى العزوف عن تمويلها.
3. عدم استعمال البنوك لمبدأ تقييم المخاطرة حيث لا زالت بنمط الاقتصاد المخطط.
4. ثقل الإجراءات الإدارية مثل مدة معالجة ملفات القروض بطيئة و طويلة .
5. قواعد الصرف غير متماشية مع حجم التبادلات .
6. ارتفاع تكلفة القروض هذا بالإضافة إلى الضمانات التعجيزية و الكثيرة
7. نسبة الضرائب المرتفعة لا تسمح بإستراتيجية فكرة تطوير الربح للطرفين وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الغش و التهريب الجبائي و تفشي ظاهرة السوق الموازية .
8. الأعباء الجبائية لا تشجع العمالة وتؤدي بأصحاب المؤسسات إلى عدم التصريح بالعمال .

ثالثا- المشاكل المتعلقة بسوق العمالة:

يمكن ذكر أهم المشاكل المتعلقة بسوق العمل وهي:

1. قلة المسيرين ذوي الكفاءات و التقنيين خاصة في ميدان التسويق و تقنيات البيع .
2. صعوبة تسيير العمال من عقود عمل، إجراءات، تكاليف، الفصل.
3. عدم تماشي برامج التكوين مع برامج السوق .
4. قلة التكوين في التقنيات الحديثة للتسيير .
5. عدم الاهتمام ببرامج التكوين و إعادة تأهيل العمال من طرف المؤسسات

رابعا- مشكل العقار الصناعي:

تكمن صعوبة مشكلة العقار الصناعي في:

1. مشكل الحصول على عقار صناعي .
2. مشكل إحصاء المساحات و الأراضي بسبب أن الكثير لا يملكون عقود الملكية .
3. أغلب العقارات الصناعية غير مستغلة وتعود ملكيتها إلى المؤسسات العمومية المفلسة .
4. في أغلب الأحيان موقع المناطق الصناعية غير ملائم أو متعارض مع الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الصحية للمنطقة .
5. ثقل الحصول على عقار صناعي حيث تستغرق مدة طويلة وهذا بالرغم من إنشاء هيئة لذلك .
6. البنى التحتية لا تستجيب لمتطلبات تقنية للمؤسسات .

خامسا- المشاكل الإدارية:

تبقى المشاكل الإدارية و البيروقراطية السمة التي تميز قطاع الأعمال في الجزائر حيث تعرقل الاستثمار الوطني و الأجنبي على حد سواء و أهم المشاكل هي:

1. آجال المعالجة و الرد على الملفات المودعة طويلة و بطيئة .
2. بعض القوانين تأخذ مدة طويلة لتكون سارية المفعول.
3. تكوين غير كافي أو متلائم مع القواعد الجديدة للتسيير المتماشية مع اقتصاد السوق .
4. النمو المخيف للسوق الموازية أدى إلى تفاقم الرشوة و مشكل البيروقراطية .
5. ضعف النظام القضائي وهذا راجع إلى ضعف القضاة في مجال التكوين الخاص بالمعاملات التجارية .
6. فتح سجل تجاري لدى المركز الوطني للسجل التجاري يأخذ مدة طويلة جدا.

سادسا- مشاكل الحصول على المعلومات:

رغم كل الجهود المبذولة لكن تبقى هناك نقائص و التي تتمثل في غياب المعلومات الدقيقة ذات الطابع الاقتصادي وهذا ناتج عن:

1. غياب بنوك للمعلومات و الحصائيات حول المؤسسات الاقتصادية .
2. غياب معطيات السوق على الصعيد الوطني، الجهوي و المحلي .
3. غياب أو قلة المعطيات حول فرص الاستثمار.
4. ضعف استعمال وسائل الإعلام الآلي و من بينها الانترنت في عالم الأعمال.

خلاصة الفصل:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة حيث أن صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع إلى كل دولة تضع تعريفا خاصا بهذه المؤسسات استنادا إلى ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية، وكذا المعايير لها مزايا و عيوب، وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القاعات، كما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من معيار في أن واحد، وتمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصائص كثيرة منها تنتمي إلى القطاع الخاص، ولا تحتاج إلى رأس مال كبير بالإضافة إلى سهولة حرية الدخول و الخروج من السوق و حرية اختيار النشاط الذي يكشف القدرات الذاتية.

وتلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا في الجانب الاقتصادية الاجتماعي ولها مكانة أساسية في التطور الاقتصادي لأية دولة.

وهناك بعض المشاكل و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعيق نموها وتطورها و ارتقاؤها في جميع بلدان العالم تقريبا لافتقارها للخبرة التنظيمية و صعوبة الحصول على تراخيص لها و الذي يستغرق وقتا طويلا.

وهناك بعض النماذج الناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول التي أظهرت حقيقة مدى فعاليتها عندما توفر المناخ المناسب ويجب الأخذ ببعض البرامج و المساعدات التي طبقت في اليابان و الهند ومصر مثلا وتطبيقها من الناحية الفنية أو التسويقية وغيرها و الذي يعتبر أمرا منشطا للتنمية .

الفصل الثاني

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر

تمهيد:

أصبح موضوع التمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و هذا من أجل رفع معدلات تنميتها و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها و تنمية ثرواتها الوطنية، ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذا فان ذلك يتطلب البحث عن السبل و الأساليب الكفيلة بإيجاد حلول لمشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفرض نفسه عند التطرق إلى هذا القطاع إذ يرجع إلى مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واحتياجاتها الخاصة من جهة و انعدام المؤسسات المتخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللإلمام بالموضوع وقصد تشخيص هذا الواقع ولمعرفة طبيعة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واحتياجاتها .

حيث خصصنا هذا الفصل إلى التطرق ل:

المبحث الأول: عموميات عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن التمويل هو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية، وذلك يترتب عن عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل، ولذا تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية وذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة، ولهذا سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل، أشكاله، وظائفه، قواعده، طرق و خصائصه مصادره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل[1]

يعرف التمويل بمعناه الاقتصادي عل أنه مجموعة الطرق و الوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة فهو إذن يعتبر عصب الحياة الاقتصادية يمدها بالتدفقات النقدية و المالية، فكلما كان التمويل كافيا كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر .

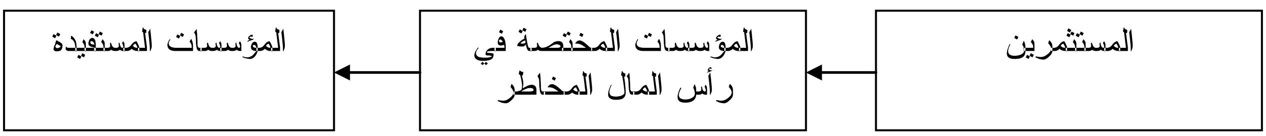
كما أنه يستنتج من كلمة التمويل مفهومين:

- الأول يعني مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها وهي نظرة ضيقة.

الثاني التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال و زيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة وهي نظرة واسعة .

كما يعرف M. GROWHILL التمويل على أنه احد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية، هو نابع من رغبة الأفراد و المؤسسة لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

شكل رقم (1-2):يبين أطراف رأس المال المخاطر



المصدر: خليل عبد الرزاق ، رأس المال وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغير، الأغواط، 8-9 مارس 2002، ص 32.

[1] محمد شفيق، حسين طيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر و التوزيع،1997، ص 20.

المطلب الثاني: أشكال التمويل و وظائفه

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى:

أولا-أشكال التمويل:

تنقسم أشكال التمويل إلى شكلين هما: التمويل العام و التمويل الخاص

1- التمويل العام:

تقوم بع الدولة أو المجموعات العامة، وذلك بمنح الاعتمادات اللازمة للسير في المشاريع المختلفة

2- التمويل الخاص:

إن تمويل استثمار ما يمكن أن يكون باستخدام الموارد و بشكل أكثر توضيحا من فائض الإنتاج أي الأرباح وهنا نقصد التمويل الذاتي.

ثانيا- وظائفه:(1)

يعتبر التمويل من أهم الوظائف في مختلف المشاريع، وذلك نظرا لما يوفره من ليونة في سير العمل حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بتمويل هذه المشاريع، وفيما يلي سنذكر أبرز وظائف التمويل وهي كالتالي:

1- التخطيط المالي:

تلجأ المؤسسة إلى تطبيق هذا النوع من التخطيط عند وضع توقيعاتها المستقبلية، حيث أنه لتقدير المبيعات و المصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية و طرق تحصيلها، سواءًا كانت هذه المستلزمات قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية وهذا لا يعني استبعاد التخطيط وإنما يجب وضع خطط تتلائم مع الأوضاع الغير متوقعة، أي جعلها مرنة قابلة للتجزئة.

2- الرقابة المالية:

تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء نشاط المؤسسة مقارنة بالخطط الموضوعية، ويتم هذا التخطيط من خلال الاطلاع على تقارير الأداء و بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها و محاولة تجنبها

3- الحصول على الأموال:

يكشف التخطيط المالي للمؤسسة الحصول على الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، ولتلبية هذه الاحتياجات تلجأ المؤسسة إلى مصدر خارجية و داخلية بغية الحصول على هذه الأموال بأبسط الشروط و بأدنى التكاليف.

---

(1) محمد شفيق، حسين طيب، مرجع سبق ذكره ص 20-21.

4- استثمار الأموال:

بمجرد حصول المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وعليه التأكد من أن هذه الأموال تضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة للمؤسسة، وهو يمثل بذلك استثمار الأموال ومن المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول و يتم استرجاع هذه الأموال عن طريق تشغيل هذا الأصل، وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد الالتزامات عليها .

5- مقابلة المشاكل الخاصة:

إن الوظائف السابقة الذكر دورية دائمة للإدارة المالية، ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثها وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع أو مشروع واحد ويتخذ ذلك إحدى الصورتين التاليتين:

أ- الاندماج:

هو تكتل عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيها استقلاليتها المالية و شخصيتها القانونية، ويحدث الاندماج بعدة طرق مثل الاندماج لأكثر من مجموعة أو شراء إحداها لأخرى، أو أكثر من خلال أخذ الشركاء أو مجموعة منهم فتصبح أصول و خصوم المؤسسة المندمجة تابعة إلى المؤسسة الجديدة أو جزء منها فقط، ويسمح الاندماج للمؤسسة من تحقيق بعض المزايا منها المردودية وانخفاض أسعار منجاتها .

ب- الانضمام:

يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها و جودها بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة .

المطلب الثالث: أهمية و طرق و قواعد التمويل

ويتم التطرق إلى مايلي:

أولا: أهمية التمويل:(1)

يعتبر التمويل أداة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية، فهو منطلق وبداية كل مشروع أو استثمار، ونظرا لأهمية التي توليها مختلف المصرفية لهذا العنصر الجوهري فانه يعد عامل مهم من عوامل علم الاقتصاد، و تتجلى هذه الأهمية من خلال تسهيل و تأمين عملية انتقال الفائض النقدي من المؤسسات ذات الفائض إلى تلك المؤسسات أو الوحدات التي فيها عجز مالي، فيكون

(1) محمد شفيقن حسين طيب ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

إنفاق السلع و الخدمات أقل من دخلها أما المؤسسات التي بها عجز مالي فيكون فيها إنفاق السلع و الخدمات أكبر من دخلها، كما يمكن أن تبرز أهمية التمويل من خلال أهدافه و المتمثلة في النقاط التالية:

1- مساعدة المؤسسة على تسوية توازنها المالي .

2- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة.

3- يساهم التمويل في تفعيل و تنشيط ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.

4- يساهم التمويل في إعطاء الحركة و الحيوية الضرورية لتحقيق نمو اقتصادي و تنمية شاملة .

ثانيا- طرق التمويل:(1)

إن طريقة حصول المؤسسة على احتياجاتها من الأموال يعتبر من أهم انشغالاتها، بحيث يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تحد توازن الميزانية و المردودية المالية، حيث يتجه بعض الاقتصاديون إلى تقسيم طرق التمويل إلى طريقتين أساسيتين هما: التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

1- التمويل الداخلي أو الذاتي:

التمويل الداخلي يعرف على أنه تلك الموارد المستخدمة من المؤسسات نفسها إما عن طريق نشاطها التجاري(التمويل الذاتي) وإما عن طريق العمليات الخاصة رأس المال (القيمة الحقيقي) كما يمثل هذا التمويل حالة الارتباط المباشر من عملية تجع المدخرات و استعمالها في تمويل مختلف الأنشطة .

ويقصد بالتمويل الذاتي الارتباط فائض مالي ناتج عن ممارسة المؤسسة لنشاط عادي، هذا الفائض من المال يعاد استخدامه من طرف نفس المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية و تمويل خططها الاستثمارية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى التمويل الداخلي للمؤسسات، الإدارات و العائلات:

أ- التمويل الداخلي على مستوى المؤسسات:

يقصد به إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها من أموالها الخاصة وتلجأ جل المؤسسات إن لم نقل كلها إلى استخدام هذا النوع من التمويل من خلال مواردها المتاحة و التي تتكون بصفة عامة مما يلي:

- الأرباح الغير الموزعة أو الأرباح المحجوزة و التي تمثل الجزء من الأرباح المحتفظ بها داخل المؤسسة بعد توزيع الباقي على المساهمين و بالتالي يتحول الربح المحجوز في المؤسسة إلى مصدر للتمويل فيما بعد .

---

(1) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة، مصر 1995، ص 372- 374 .

- مخصصات الاهتلاكات و الاحتياطات و التي تسعى المؤسسة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية و تدعيم قدراتها على التمويل الذاتي، وذلك بواسطة مخصصات الاهتلاكات و احتياطي ارتفاع الأصول الاستثمارية فالاهتلاكات هي ذلك الجزء من الأموال و المتمثل في نسبة سنوية تقتطع من قيمة الاستثمارات بغية تجديدها مستقبلا، كما أن الاحتياطات هي المبالغ المخصصة لتغطية الأخطار المحتملة وقوعها و الخسائر الغير متوقعة .

ب- التمويل الداخلي للإدارات و العائلات:

يعرف على أنه قدرة العائلات و الإدارات العمومية على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما بحوزتها من ادخار.

التمويل الداخلي للعائلات مصدره هو الدخل أي الجزء المخصص من الدخل للادخار حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع معه الادخار، وهذا الأخير يؤدي إلى تزايد الكمية المخصصة للتمويل، وتبرز أهمية التمويل العائلي من صعوبة الحصول علية من خارج القطاع العائلي و الذي يتحقق ولكن بشروط قاسية مثل ارتفاع معدلات الفائدة.

أما التمويل للإدارات العمومية فان التمويل الداخلي الخاص بها يتكون من فائض الميزانية العامة، وعموما للتمويل الذاتي عيوب و مزايا:

فمن مزايا:[1]

- التمويل الذاتي أو الداخلي يجعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية و إدارة فعالة تزيل عبئ التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة .

- التمويل الذاتي يعطي للمؤسسة الحرية في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان .

ومن عيوبه:

- يحقق مردودية أقل من تلك التي تمول بمزيج من الأموال الداخلية و الخارجية .

- يمنع تجمع الأموال بصفة عامة ثم إعادة توزيعها على مختلف القطاعات و المشروعات طبقا لاولويات استثمارية معينة.

- الاعتماد على الأموال الذاتية يؤدي إلى التوسع البطيء، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من القروض الاستثمارية المربحة بسبب عدم كفاية التمويل الذاتي لتلبية الاحتياجات .

2- التمويل الخارجي:

يعتمد التمويل الخارجي على مزيج أمثل من الأموال الخارجية، وهناك نوعين من التمويل الخارجي:

---

[1] مصطفى رشدي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 374-375..

– التمويل الخارجي المباشر .

– التمويل الخارجي الغير المباشر .

أ– التمويل الخارجي المباشر:

وهو يصدر عن العلاقة المباشرة بين المستثمر و المدخر بدون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، فالوحدات الاقتصادية ذات الفائض في الموارد المالية تقوم بتوجيه هذا الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي، و التي بدورها تستخدم هذه الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية.

كما أن هذا التمويل يستخدم عدة صور تختلف المقترضين (المستثمرين) من مؤسسات العائلات و الحكومات

ب– التمويل الغير المباشر:

وهو الصورة الأخيرة للتمويل الذي يتم من خلال الأسواق وعن طريق المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها المصرفية و الغير المصرفية، حيث يتولى هذا الأخير مهمة تجمع المدخرات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم يقوم بتوزيعها على الوحدات التي تحتاج إليها أي التي بها عجز، ومن أهم نتائج طريقة التمويل الغير مباشرة تتجسد في النقطتين التاليتين:

– قدرة المؤسسة المالية الوسيطة تحويل الاكتناز الادخاري لتوظيف الادخاري.

– قدرة المؤسسة المالية الوسيطة المصرفية على مضاعفة حجم القوة الشرائية الموجهة للتوظيف الاستثماري و الاعتماد على نسبة معينة من الادخارات النقدية عندما تقوم بعمليات الغير المباشرة.

ثالثا– فوائد التمويل:[1]

للتمويل الغير المباشر ثلاث قواعد رئيسية يعتمد عليها في تمويل المؤسسات الاقتصادية وهي:

1– تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات عن طريق الأموال الدائمة بمعنى آخر الأموال الخاصة مضافا إليها القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

2– تمويل الأصول المتداولة بواسطة قروض قصيرة الأجل .

3– يمكن أن نحافظ على هامش الأمان المتمثل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بالأموال دائمة وهذا الهامش يعرف برأس المال العمل الدائم .

(1) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق ص 379.

المطلب الرابع: مصادر التمويل و خصائصه

من خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى :

أولا- مصادر التمويل:

يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى:

- مصادر تمويل قصيرة أجل.
- مصادر تمويل متوسطة الأجل.
- مصادر تمويل طويلة الأجل.

1- تمويل قصير الأجل:[1]

يتميز هذا النوع من التمويل بالسهولة في الحصول عليه، و تنقسم مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين:

أ- الائتمان التجاري

يتم التعامل به بين أصحاب الأعمال في شكل سلعي مع تأخر السداد، و الائتمان التجاري قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري و قيام هذا الأخير بشراء سلع و بضائع بغرض إعادة بيعها، ويلجأ المشتري إلى هذا النوع من الائتمان في حالة عدم كفاية رأس ماله العامل لتغطية الحاجات الجارية وعدم تمكنه من الحصول على القروض المصرفية و غيرها من القروض القصيرة الأجل ذات تكلفة منخفضة ومن ناحية أخرى، فان رغبة الدائنيين التجاريين في منح هذا الائتمان يعتمد على مجموعتين من العوامل وهما:

الأولى كمركز للبائع المالي و مدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقديره لأخطار الائتمان الثانية تشمل على عوامل ناشئة من خلال التجارة مثل المدة الزمنية التي يحتاجها البائع لتسويق سلعته و طبيعة هذه السلع .

ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال وهي:

- الحساب الجاري
- شكل الكمبيالة
- السند الأذنى

كل هذه الأشكال تسهل للمشتري إمكانية الحصول البائع على ما يحتاجه من بضاعة بصورة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في موعد آجال محدد .

---

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية مصر،1999،ص 290.

ب-الائتمان المصرفي:

هو الائتمان يعتمد على توفير المؤسسات المالية و البنوك التجارية التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للمؤسسات المختلفة من أجل تمويل عملياتها الجارية، ومن القواعد التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في حالة اختيار البنك هي كما يلي:

- وجوب التناسب بين البنك و المؤسسة من حيث الحجم.
- وجوب تناسب السياسة المتبعة من طرف البنوك مع حاجات المؤسسة .
- اختيار البنك الذي له مركز مالي سليم و إدارة راشدة.

أن بقوم البنك المؤسسة بالمشورة المالية، وان لا تربط اتصالات وثيقة بالمشروعات المنافسة ومن أهم أنواع التمويل المصرفي، القروض غير مكفولة بضمان، و القروض المكفولة بضمان .

2- التمويل متوسط الأجل:[1]

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة و التي لا تقل عن 10 سنوات ولهذا النوع مصدرين هما:

أ- قروض مباشرة متوسطة الأجل:

يتم تسديد هذه القروض بصفة منتظمة على مدار عدد من السنوات، ويطلق على أقساط التسديد في هذه الحالة بالمدفوعات، إضافة إلى ذلك يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات و تمثل البنوك و شركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض .

ب- التمويل بالاستئجار:

تلجأ معظم المؤسسات إلى استخدام المباني و المعدات عند قيامها بنشاط معين، لغرض تحقيق المردودية وهذا الاستخدام لا يعني بالضرورة امتلاك هذه المؤسسات، حتى وان كان هذا الامتلاك في معظم الأحيان يحقق نفس الهدف، ولهذا ظهر في السنوات الأخيرة اتجاه هذه المستلزمات عوض عن امتلاكها بعد أن كان الاستئجار يقتصر على المباني و الأراضي، أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة حتى سمي هذا النشاط بالتمويل بالاستئجار و يأخذ أشكالا عديدة منها:

- البيع ثم الاستئجار
- استئجار الخدمة
- الاستئجار المالي

3- التمويل طويل الأجل:[2]

يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى:

---

(1) محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 390.

(2)) محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ص 396.

أ- أموال الملكية:

وهي بدورها تتضمن أو تشمل على ما يلي:

-الأسهم العادية: تعرف الأسهم بأنها حصص متساوية من رأس مال شركة المساهمة، وتعتبر الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة وسيلة من الوسائل الأساسية للتمويل الطويل الأجل .

الأسهم الممتازة: الأسهم الممتازة هي شبيهة بالأسهم العادية في حيين أن كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة، وتعتبر الأسهم الممتازة بطبيعتها صك مزدوج أي أنها تجمع خصائص السهم العادي و السند.

- **الأرباح المحجوزة:** تحقيق الربح هو أحد الأهداف الرئيسية لمعظم المشروعات، وذلك عند ممارسة المؤسسة لنشاطها بنجاح، وهذه الأرباح المحققة يمكن الاحتفاظ بها لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين.

ب- الأموال المقترضة:

وتشمل ما يلي:

- **السندات:** تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل الطويل الأجل لأنها في واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأجل.

و السندات هي عبارة عن أجزاء صغيرة لقرض كبير حيث يحصل حامل السند على معدل فائدة دوري ثابت سواء حقق ربح أو خسارة، وهناك عدة طرق مختلفة لتوظيف السندات من بينها:

- **سندات مضمونة برهن أصول معينة:** في بعض الحالات يقدم المشروع بعضا من أصوله لجملة من السندات لضمان حقوقهم حيث يسمح لهم هذا الأخير بالاستحواذ على الأصول و بيعها بالمزاد ثم اقتسام ثمنها بينهم.
- **سندات غير مضمونة بأي سندات معينة:** وتسمى بالسندات البسيطة لأنها غير مضمونة بأي أصول و العبرة ليست في الضمان بل في قوة الشركة و مقدرتها على تحقيق إيرادات كافية لمقابلة التزاماتها نحو حملة السندات عند ميعاد الاستحقاق .

- **القروض طويلة الأجل:** تعتبر القروض الطويلة الأجل مصدر أساسي من مصادر التمويل الطويلة الأجل حيث يحصل عليها من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة بطريقة مباشرة و تتراوح مدتها 10 إلى 15 سنة، وقد تصل إلى 20 سنة لكن القروض لا تشكل مخاطر كبيرة بالإضافة لكونها طويلة .

ثانيا: خصائص مصادر التمويل:[1]

يمكن أن يتصف كل مصدر من مصادر التمويل بخصائص تميزه عن غيره من مصادر التمويل الأخرى و تتمحور الخصائص الأساسية لمختلف هذه المصادر حول النقاط التالية:

1- ميعاد الاستحقاق:

يقصد بتاريخ الاستحقاق اليوم الذي يكون فيه المدين مجبرا على تسديد ما عليه للدائن، وهذا حسب أجل معين متفق عليه مسبقا بين المنشأة و دائنيها، فلكل قرض أجل محدد و تتميز القروض عن بعضها البعض سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة على أساس الفترة المحددة في عقد المديونية، وإذا لم يتم تسديد القرض في تاريخ فقد يضع استحقاق فقد يضع الدائنون سلطتهم على الأصول أو اللجوء إلى التصفية .

2- الدخل:

وهناك مظاهر يتم عرضها وهي:

أ- نوع التسمية:

إن الدخل الذي يحصل علية من أموال الملكية يسمى ربحا بينما الدخل الذي يتحصل عليه من أموال الاقتراض يسمى فائدة .

ب- الأولوية:

ويقصد بها أن أموال الاقتراض على حقوقها (الفائدة) قبل أي توزيع للربح، فقبل كل شيء يجب الوفاء بجمع الالتزامات التي تقع على المؤسسة نحو دائنيها .

ت- التأكد:

عندما تتعهد المؤسسة بدفع فوائد على الأموال التي اقترضتها يجب دفع هذه الفوائد بغض النظر عما تحققه من أرباح وإلا تعرضت لإجراءات قانونية .

ث- المقدار:

إن ما يحصل عليه الدائنين من دخل يتحدد بمقدار ثابت بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي تحققها المؤسسة، وفي المقابل الأولوية التي يتمتع بها حملة الأسهم الممتازة فهي تتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة، و أنهم عادة ما يقومون بتحديد مقدار دخلهم السنوي و ما يتبقى بعد ذلك من أرباح يمكن توزيعه على حملة الأسهم العادية و لذلك فان أرباحهم لا تتحدد بمقدار ثابت بل نجد هذه الأرباح الباقية لا تقف عند مستوى معين، وإنما تتغير من سنة إلى أخرى، وهذا ما يجعل حملة الأسهم العادية لا يتوقعون الحصول على توزيعات منتظمة.

---

[1] محمد صالح الحناوي،، مرجع سابق،ص 398.

3- الأصول:

إن هدف الدائنين عادة هو الرغبة في الحصول على الدخل بأشكاله المختلفة، و ذلك عندما يستثمرون أموالهم في مشروع معين، ونادرا ما يتفقون على اقتسام أصوله عند تصفية المشروع بصورة نهائية.

4- الإدارة و السيطرة :

إن اشتراك الدائنين في إدارة المؤسسة لا يوجد ما ينص عليه رغم أنهم قد يشترطون بعض الشروط في عقد الاقتراض، مما يعيد نشاط الإدارة فقد يشترطون على المؤسسة المحافظة على نسبة تداول معينة، إلى جانب ذلك يجب أن لا يقل حجم النقدية لديها على مستوى الواجب المحافظة عليه و إتباع سياسة تحفظية عند توزيع الأرباح .

وحتى وان كانت هذه الشروط غير مدونة في الاتفاقيات المكتوبة فانه بإمكان الدائنين تحقيق درجة من السيطرة على المشروع، وعادة لا يشترك أصحاب الامتياز في الإدارة مما يترك هذه المسؤولية للملاك الباقين .

المبحث الثاني: الإطار العام لرأس المال المخاطر.

تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر من أهم وسائل التدعيم المالي و الفني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الناشئة منها، وذلك لما تتميز به من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم و سريع بسبب خبرتها و إمكانياتها الواسعة على اعتبار أنها مؤسسات متخصصة في مجال التمويل.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال المخاطر و تاريخ نشأته:

أولا:مفهوم رأس المال المخاطر: رأس المال المخاطر هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بمؤسسات رأس المال المخاطر، بحيث لا تقوم هذه التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات .[1]

ويعرف القانون الفرنسي رأس المال المخاطر على أنه "الاستثمار في الأموال الخاصة أو أشباه الأموال الخاصة في مؤسسات غير مسجلة في البورصة، بما فيه عمليات خلق(Création) أو تحويل و نقل (Transmission) المؤسسات "

ويعتبر رأس المال المخاطر صورة من صور الوساطة من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الادخار العام أو ادخارات المؤسسات (بنوك، شركات، تأمين، منشآت أعمال،.....) في استثمارها بمخاطر مرتفعة على العموم مع توقع تحقيق عائد مرتفع، غير أن هذا الأسلوب من التمويل يختلف كليا عن القرض المصرفي، لذ رأس المال المخاطر يتم استراده في نهاية برنامج الاستثمار بعد إدراج عائد يحسب على الربح المحقق، ومن دون أي ضمان عند ضمان إبرام عقد المشاركة، ويتحمل المستثمر (المُخاطر)، كليا أو جزئيا، الخسارة في حالة فشل المشروع الممول[2].

كما عرفته الجمعية الأوربية EVCA على أنه " كل رأسمال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تتضمن في الحال يقينا الحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وذلك هو مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصته هذه المؤسسات بعد عدة سنوات".

---

[1] د: بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة حالة Sofinance

[2] د بريش السعيد، مرجع سابق، ص 7-8.

ثانيا : نشأة رأس المال المخاطر: وتعود نشأة رأس المال المخاطر إلى اليوناني طاليس دوميلية Thalés de Milet مؤسس علم الهندسة، الذي أقام أول مشروع في التصنيع الزراعي "استخراج الزيت من الزيتون" بفضل القروض التي حصل عليها، و التي مكنته من إنشاء و تطوير و تنمية مشروعه، واعتبر أصحاب هذه الأموال مقرضين مخاطرين، وقد تكررت التجربة مع رحلات الأسبان و البرتغاليين إلى العالم الجديد خلال القرنين 15-16 ميلادي، حيث تولى الرأسماليون المخطرون هذه الرحلات و ذلك بشراء السفن و تجهيزها للبحارة الذين لا يملكون إلا مهارات الملاحة .

النشأة الحديثة لرأس المال المخاطر فتنسب إلى الجنرال الفرنسي دوريو " Doriot " الذي أنشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة Américain research and développement الناشئة، أما في أوربا فقد تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوربية لرأس المال المخاطر ثم انتشرت هذه الفكرة في كل العالم وأصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا، تلعب دورها في دعم و تمويل المؤسسات و تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أننا نجد أصلا لتقنية التمويل برأس المال المخاطر في أساليب المشاركة و المضاربة الإسلاميتين، التي تمثلان نوعا من رؤوس الأموال المخاطرة، كما سنكتشف ذلك في المطلب الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثاني: أهداف شركات رأس المال المخاطر:

يهدف رأس المال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة، والى توفير التمويل للمشروعات الجديدة عالية المخاطر و التي تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة كالاتصالات و الإعلام الآلي، أو المشاريع المتعثرة بسبب عدم قدرتها على توفير الأموال الكافية، و التي يتوقع منها معدلات نمو و عوائد مرتفعة، وبذلك فان رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على توفير الأموال من إصدارات الأسهم العامة من البنوك، وذلك عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها[1] ، أضف إلى ذلك طول آجالها وعدم القدرة على تسييلها بسهولة وهو ما يرفع من درجة تعرضها لمختلف المخاطر، وهو أيضا ما يرفع من عوائدها عندما يتم بيع الشركة المستثمرة فيها .

إضافة إلى تقديم التمويل الملائم للمؤسسات ذات المخاطر العالية، تقوم شركات رأس المال المخاطر بتقديم الدعم التكنولوجي و الإداري للمؤسسة عبر مختلف مراحل تطورها، لأنها تساعد

---

(1) العايب ياسين ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية قسنطينة،2011،2010، ص 308.

المؤسسة على اختيار المشاريع، التوظيف التسويق و توطيد علاقتها مع الغير، ومن خلال ذلك يظهر دور آخر وهو إحكام الرقابة على المؤسسة، كما تتولى مؤسسة رأس المال المخاطر توزيع الخطر على كافة الشركاء. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، أثبتت دراسة أجرتها مؤسسة dri – wefa بتكليف من الجمعية القومية لرأس المال المخاطر(NVCA) أن رأس المال المخاطر يهدف إلى المساهمة في خلق فرص جديدة من العمل ورفع الإيرادات وحتى تطوير المستوى المعيشي، وفي هذا السياق أثبتت الدراسة أن رأس المال المخاطر خلال الفترة 1970- 2000 ساهم في خلق 6.7 مليون منصب عمل و 1.3 مليار دولار كعائدات في نهاية سنة 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية كما ساهم في رفع مستويات التطور و الابتكار، وأيد KPRUM و LERNER تلك النتائج، حيث أكد أن المؤسسات الممولة من قبل شركات رأس المال المخاطر لها مردودية وبراءات اختراع أكثر من المؤسسات غير الممولة من قبله.

المطلب الثالث: تطور نشاط شركات رأس المال المخاطر وآلية عملها

أولا : تطور نشاط شركات رأس المال المخاطر

ظهر نشاط شركات رأس المال المخاطر في سنة 1946 بالولايات المتحدة الأمريكية أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكانت المؤسسة الأمريكية للبحوث و التنمية. A.R.D أول شركة رأس مال مخاطر في العالم، وكانت تهدف من وراء نشاطها إلى تمويل و تطوير الأبحاث في مؤسسات الصناعات الالكترنية .

وعبر كافة مراحل تطور شركات رأس المال المخاطر اشترط ضرورة تميز المشروع موضوع التمويل بتحقيق عوائد مرتفعة على الأقل خلال السنوات الأولى من عمره، وهي بالضبط فترة مساهمة شركة رأس المال المخاطر، وكما هو معروف أن الأنشطة التي تتميز عوائد تفوق العائد المتوسط للسوق غالبا ما تتميز بمخاطر أعلى من الخطر المرتبط بأنشطة المؤسسات الأخرى.

إذن تتميز الأنشطة التي تمولها شركات رأس المال المخاطر بعجز البنوك عن تمويلها، وذلك لتعارض العملية مع أهدافها العامة حيث يسعى البنك إلى التفوق بين العائد و الخطر لأن موارده غالبا ما تكون قصيرة الأجل، كما أن الضمانات المفروضة من طرف شركة رأس المال المخاطر تكون أقل من تلك المفروضة من طرف البنك

بعد الولايات المتحدة انتقل عمل شركات رأس المال المخاطر إلى أوربا مع نهاية الخمسينيات، وتطور أكثر بعد إنشاء الجمعية الأوربية لرأس المال المخاطر في بروكسل سنة 1983، ولعل أهم ما ساعد على تطوير شركات رأس المال المخاطر هو مساهمة مؤسسات مالية

أخرى في رأسمالها كصناديق المنح و المعاشات و شركات التامين وحتى الصناديق السيادية مؤخرا.

لم يرق دور شركات رأس المال المخاطر في الدولة العربية إلى مستوى تطورها في الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المملكة المتحدة التي يفوق عدد شركات رأس المخاطر بها 233 مؤسسة (سنة 2003) ، باستثناء تونس التي تظم أكثر من 23 مؤسسة نشيطة لرأس المال المخاطر، وترجع أسباب تطورها إلى انفتاح الاقتصاد التونسي على العديد من الشركات الاستثمارية الأجنبية، أما عن أسباب عدم تطورها في باقي الدول الأخرى فيرجع إلى أن هدف هذا النوع من الشركات هو تمويل الإبداع و الأفكار الجديدة في حين أن معظم الدول العربية هي دول ناقلة للتكنولوجيا لا منتجة لها[1] .

ثانيا: آلية عمل شركات رأس المال المخاطر

تتولى شركات رأس المال المخاطر توفير التمويل الملائم و الدعم الفني و الإداري للمؤسسات عبر كافة مراحل تطورها (مرحلة الإنشاء أو الانطلاق، التوسع، إعادة بعثها من جديد)، أي من مرحلة ما قبل الإنشاء إلى مرحلة الدخول إلى السوق المالي ، وتتم آلية التمويل أولا بقيام شركة رأس المال المخاطر بالتفاوض مع المستثمرين (بنوك، مؤسسات مالية، شركات التأمين.....) بتوظيف أموالهم لديها على أمل الحصول على عوائد جد مرتفعة و تفوق متوسط عائد السوق، إذ تتروح بين 15% إلى 30% ، إضافة إلى نسبة 2.5 مقابل المصاريف الإدارية، لكنها في نفس الوقت لا تضمن تلك المخاطر، أي أنها لا تضمن التحقق لتلك العوائد المنتظرة، فهي تشبه بذلك والى حد ما آلية التمويل الإسلامي بأسلوب المشاركة. تقوم شركة رأس المال المخاطر بعد ذلك، بالمساهمة في رأس مال المؤسسة لمدة أقصاها سبعة سنوات وذلك بموجب التشريع المعمول به، أي أن شركة رأس المال المخاطر تنسحب بعد تمكن المقاول من تحقيق الأرباح التي تمكنه من سد العجز للأموال أو بعد تخفيضه لخطر العجز، مما يمكنه من الحصول على التمويل من مصادر أخرى، نظرا لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بارتفاع خطر العجز بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، وفي هذا الإطار قدر J. LACHAMAN معدل العجز لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المراحل الأولى من حياتها بنسبة 50%، وهو ما يفسر نفور البنوك من تمويل هذا النوع من المؤسسات لطبيعتها الخاصة تجاه الخطر و العجز، وهو ما يفسر أيضا عدم نجاعة تلك المصادر التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

---

(1) طالبي خالد ، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية قسنطينة'2010-2011'ص 309 .

تتدخل شركات رأس المال المخاطر عبر كافة مراحل تطور المؤسسة ويمكن تقسيم تلك إلى ثلاثة مراحل أساسية:

1- مرحلة ما قبل الإنشاء Capital d'amorçage: تتولى شركة رأس المال المخاطر في هذه المرحلة تمويل نفقات البحث و التنمية ونفقات إجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتوج جديد في السوق و ملاحظة و تقييم مدى الإقبال عليه.

2- مرحة الانطلاق:Start-up de démarage: تتولى الشركة في هذه المرحلة تجسيد تطبيق المشروع على أرض الواقع، حيث تتولى تمويل التهيئة، شراء المعدات وحتى القيام بعمليات الدعاية وتسويق المنتوج.

3- مرحلة التوسع Capital –développement: في هذه المرحلة تقوم الشركة بتمويل مؤسسات قائمة، وعند تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها إلى ضوائق مالية، فتتدخل شركة رأس المال المخاطر لسد العجز و زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، البحث عن أسواق جديدة(La prospection)، كما تتدخل لتمويل الاستحواذ على مؤسسات أخرى أو تمويل الاحتياجات من رأس المال العامل.

وهناك حالة خاصة لتدخل شركات رأس المال المخاطر وهي تمويل إعادة بعث المؤسسة، حيث تتولى تمويل احتياجات المؤسسة المتعثرة في شكل المساهمة في رأسمالها لمدة زمنية معينة لا تتعدى سبعة سنوات على أن تكون تلك المدة كافية أمام المؤسسة لإعادة توازنها واستقرار جهازها الإنتاجي، المالي، و الإداري[1] .

[1] طالبي خالد ،مرجع سبق ذكره، ص 310.

المبحث الثالث: أنواع ومزايا رأس المال المخاطر وتجاربه في بعض الدول

المطلب الأول: أنواع و أقسام رأس المال المخاطر:

أولا: أنواع و أقسام رأس المال المخاطر: يمكن تقسيم رأس المال المخاطر إلى أربعة أقسام خاصة، حسب مرحلة تطور المؤسسة إلى:

1. **رأسمال ما قبل الانطلاق "Le seed capital" :** وهو يمول المرحلة التي تسبق بقليل خلق المؤسسة كعمليات البحوث و التنمية Recheches et développement ، وضع النماذج Prototypes،.....الخ.

2. **رأس مال خلق المؤسسة " Le capital création":** في هذه المرحلة المؤسسة تحتاج لموارد لتمويل تطوير المنتوج و تسويقه، ويتدخل رأس المال المخاطر في ذلك.

3. **رأس مال النمو "Le capital développement":** وهو مخصص للمؤسسات التي وصلت إلى عتبة المردودية، الأموال المقدمة تستخدم في تمويل وضع قدرات إنتاجية جديدة، اكتسابات جديدة تطوير منتجات جديدة، .....الخ.

4. **رأس مال التحويل أو النقل " Le capital transmission/ ou reprise ":** هذا الإطار يعكس واقع متعدد، بحيث أنه بإمكاننا أن نجد عمليات متنوعة قائمة على أثر الرفع Effet de levier عمليات إعادة شراء مؤسسات من طرف عمال، .....الخ، الأموال المحصلة تتيح عمليات اكتساب L'acquisition حسب الفاعلين Acteurs (مسيرين، عمال، مستثمرين.....) لشركات قائمة من قبل .

وكل مرحلة من حياة المؤسسة ترتبط و تتميز بمستوى خطر معين، يستوجب نوع محدد من الوساطة.

ثانيا: إجراءات تطبيق التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر: ويتم ذلك حسب المراحل التالية: [1]

1. **المرحلة الأولى:** وتقوم فيها شركة رأس مال المخاطر بتجميع الموارد المالية، وهنا تظهر قدرة الفريق المكون لهذه الشركة و مهارته في جمع الموارد واجتذاب المستثمرين، وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إثارة ملفات الترشح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل وهنا تظهر فعالية شركات رأس المال المخاطر.

2. **المرحلة الثاني:** وهي مرحلة مكملة للأولى: بحيث يتم تصنيف ملفات الترشح بحسب درجة المصداقية وذلك بإجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها لتصل شركة رأس المال

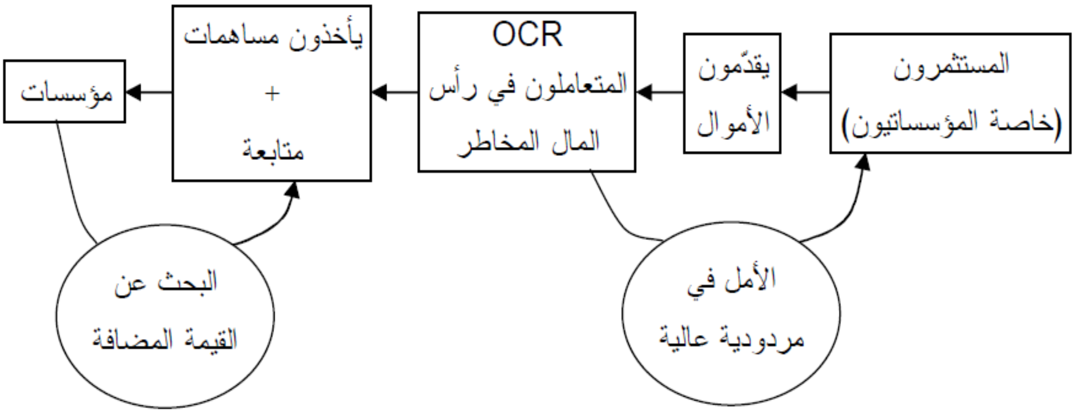
---

(1) العايب ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 32-33.

المخاطر إلى تحديد شكل أو كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة من التمويل و المساعدات الأخرى المتعلقة بتسويق المنتجات وتسهيل العلاقة مع البنوك أو البحث عن شركاء آخرين .

3. **المرحلة الثالثة و الأخيرة:** وفيما تقوم شركات رأس المال المخاطر في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي. و الشكل الموالي يلخص كل ما سبق ذكره:

الشكل رقم (1-2): مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر



المصدر:العايب ياسين'إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة' مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه'قسنطينة '2010-2011'ص 309.

المطلب الثاني:مزايا وعيوب رأس المال المخاطر:

وتتضح مزايا وعيوب رأس المال المخاطر كأسلوب للتمويل و الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي:

أولا:المزايا: و تتمثل فيما يلي:[1]

1.1. المشاركة: إن أصحاب التمويل يعتبرون شركاء في الجدوى و المسؤولية، فإذا كان صاحب المشروع يعتبر من خلال رأسماله المؤسس للشركة، فان شركة رأس المال المخاطر تقوم بالوساطة بين الطرفين نظير حصة ربح تحصيل عليها، و الأطراف تتمثل في المستثمر وهو صاحب المال الذي يريد استثماره، و الممول أي الذي يقوم بدور شركة رأس المال المخاطر نظير حصة من الربح تحصل عليها وهي من 15 إلى 30% حسب الاتفاق إضافة إلى نسبة معينة مقابل المصاريف الإدارية سنويا.

---

(1) العايب ياسين ،مرجع سابق ، ص 34.

ويقلل هذا كثيرا من التعارض الذي يوجد بين المقرضين و المقترضين لدى البنوك التجارية التقليدية.

1. 2. الانتقاء: أمام الممول فرصة لاختيار الموضوع الواعد، فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر، ولكنها تكون ذات أرباح عالية و تتضاعف بعد ذلك قيمة أصولها، بينما في حالة القرض تبحث البنوك عن الشركات المليئة (صاحبة القدرة على السداد) ولا تبالي بمستقبل الشركة و إمكانية نجاحها، ولذلك فهي تستهدف الشركات الكبيرة و المستقرة و التي غالبا ما تكون قد توقفت طاقتها للابتكار.

1. 3. المرحلية: فمن خصائص رأس المال المخاطر أن التمويل يتم على مراحل و ليس على دفعة واحدة، هذه المرحلية تلائم التمويل بالمشاركة، وذلك في عقد المشاركة يضطر المستثمر للرجوع إلى الممول للحصول على التمويل التالي، وفي هذا ضمان لصدق المستثمر وفي عرض نتائج الأعمال، ويعطي الفرصة حين فشل المشروع لتعديل خططه و إصلاح مساره، قبل تضاعف الخسارة.

1. 4. التنويع: بحيث يمكن للممول أن يوزع تمويله على عدة مشاريع متباينة المخاطر، بحيث ما تخسره شركة تعوضه الأخرى، ثم إن المشاركة تفتت الخطر، ومن ثم تكون القدرة على تحمل المخاطر أعلى من القرض، فضلا عن الرقابة و المتابعة من الشريك تجنب المشروع الدخول في مغامرات .

1. 5. **التنمية و التطوير:** إن هذا النوع من المشاركة قادر على تمويل مشاريع عالية المخاطرة من ثم يستطيع أن يفتح مجالات للاستثمار لا يطرقها إلا الرواد القادرين و يعوض عن هذا الخطر، ما يتحقق من مكاسب و عائد كبير.

1. 6. **توسيع قاعدة الملكية:** ويستمر التمويل حتى تتضج الشركة و تستوي، وبعدئذ يمكن أن تباع لمستثمر آخر يشده نجاح الشركة و نوع نشاطها أو تطرح كأسهم على المساهمين، ويمول العائد من ارتفاع رأس المال مشاريع جديدة .

أما على مستوى الاقتصاد ككل فمؤسسات رأس المال المخاطر تلعب دورا كبيرا ومهما وهذا من خلال:[(1)]

1. 7. **تدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادي:** حيث تلعب تلك المؤسسات دورًا حيويا في توفير التمويل و الخبرة الفنية و الإدارية اللاّزمة لتطوير و إصلاح شركات قطاع الأعمال، التي يجب إعادة هيكلتها و تطوير أدائها قبل طرحها للبيع على الجمهور، كما تساهم مؤسسات رأس المال

(1) العايب ياسين ،مرجع سابق ، ص35.

المخاطر في التقليل من الآثار التضخمية حيث توفّر التمويل اللاّزم دون الإفراط في خلق النقود أو منح الائتمان المصرفي للمنشآت الاقتصادية التي تعمل على تعبئة رؤوس الأموال اللاّزمة لتلبية احتياجاتها التمويلية.

1. 8. **دعم المشروعات الناشئة:** تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي و الفني للمشروعات الناشئة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل بأسلوب أقرب ما يكون إلى الواقع المعاش من طرف منشآت الأعمال.

ولا شك أن ذلك يساهم في تشجيع المستثمرين الصغار بصقل مواهبهم و انجازها، مما يساهم في الأخير، في زيادة النمو و تقليص البطالة.

1. 9.. **دعم الشركات المتعثرة:** يعد الاتجاه إلى تغليب صيغة القطاع الخاص في البلدان النامية أصبحت السوق تزخر بمشروعات تعمل في قطاعات متعددة وتمر بمراحل و درجات مختلفة من إعادة الهيكلة المالية و الفنية، وفي هذا الصدد، يمكن أن تساهم مؤسسات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي و الفني اللاّزم لإعادة هيكلة هذه المشروعات وفي جذب الاستثمارات إليها كما تقوم هذه المؤسسات بتمويل شراء حصص ملكية و السيطرة على شركات قائمة ذات الأداء الضعيف، ولكن يتوافر لديها فرص واضحة للتحسن .

ثانيا: العيوب:

يمثل المخاطرون برأس مالهم عبئا معينا على المؤسسين و يرجع إلى:[1]

– الحقوق المتولدة للمخاطرون عن المشاركة، كالمشاركة في قرارات المشروع و التدخل في توجيه مساره .

– تطلب مبالغ مرتفعة، في حالة نجاح المشروع لاسترداد حصص المخاطرون، كما لا يجب ألا ننسى بطبيعة الحال أن ذلك ما يقيم ميزان العدالة وهذا مقابل المجازفة التي قبلها المخاطرون وقت الإنشاء و التي كان من الممكن أن تعرضهم لفقدان كافة أموالهم التي شاركوا بها في هذه المشروع.

وعلى الرغم من هذه العيوب يبقى أسلوب التمويل برأس مال المخاطر من أفضل التقنيات المتاحة التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعليها الاستفادة منها قدر الإمكان

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر[2]:

تلعب شركات رأس المال المخاطر دورا فعالا في تمويل الأنشطة التي يتوقع من ورائها عوائد مرتفعة، حيث تساهم في دور منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE بتمويل2% من

---

(1) العايب ياسين٬مرجع سابق ، ص36.

(2) طالبي خالد ،مرجع سابق٬ ص 312.

إجمالي الاحتياجات، و وصلت مساهمتها في التمويل سنة 2003 بالولايات المتحدة الأمريكية38% من الناتج الداخلي الخام. وتعد هذه الأخيرة أكثر دول العالم نجاحا في مجال استثمار شركات رأس المال المخاطر و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2-1): استثمارات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	1980	1990	1998	2000	2002	2004	2007
استثمار رأس المال المخاطر (مليار دولار)	0.5	208	21.4	105.0	22	22.4	30.5
المبلغ المتوسط المستثمر من طرف الشركة في رأس المال المخاطر(ألف دولار)	1312	2662	6209	13290	7120	7290	7800
عدد الدخول إلى البورصة	60	70	77	264	22	93	86
عدد التصنيفات	1	17	201	316	315	339	305

المصدر:طالبي خالد'دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة' مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة ماجستير'كلية قسنطينة'2010-2011'ص309.

تزايدت استثمارات شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل متزايد خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2000 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال هذه الفترة، وكذلك بسبب الدعم الحكومي لشركات رأس المال المخاطر، أين قامت الحكومة بإنشاء وكالات فدرالية لشركات رأس المال المخاطر الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل الجمعية الوطنية لاستثمارات المشروعات الصغيرة National Association for Small Business Investment وشركة الاستثمار للمشروعات الصغيرة (SBIC)، وترجمت عوامل النجاح تلك على تزايد عدد المؤسسات الممولة من طرف رأس المال المخاطر و التي تمكنت من الدخول إلى البورصة، كما ترجمت أيضا على تزايد عدد المؤسسات التي بيعت إلى مؤسسات غير مالية و التي وصل عددها إلى 1493 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990- 2007[1].

[1] طالبي خالد، مرجع سابق، ص 313.

أما في ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد ساهمت شركات رأس المال المخاطر في تقديم الدعم لأكثر من 90.000 مؤسسة باستثمار يقدر ب 27 مليار دولار حتى نهاية سنة 2004[1] .

بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فان دور شركات رأس المال المخاطر لم تعرف نفس درجة التطور من حيث المساهمة في التمويل وتقديم الدعم الفني للمؤسسات في أوروبا، أما دورها في تأهيل المؤسسات بهدف الدخول إلى السوق المالي فزادت أهميته خاصة بعد سنة 2000، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2-2): استثمارات رأس المال المخاطر في أوربا

السنة	1998	200	2001	2002	2003	2004	2007
استثمار رأس المال المخاطر (مليار دولار)	6	19.6	12.2	9.8	8.4	10.3	12
المبلغ المتوسط المستثمر من طرف الشركة في رأس المال المخاطر(ألف دولار)	1288	2140	1738	1369	1317	1761	2790
عدد الدخول إلى البورصة	239	249	47	41	37	59	82
عدد التصنيفات	965	1308	1233	821	650	686	699

المصدر: طالبي خالد'مرجع سبق ذكره'ص314.

تعتبر المملكة المتحدة أكثر الدول الأوربية نجاحا في مجال استثمارات شركات رأس المال المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة كانت مقصاة من التمويل من خلال شركات رأس المال المخاطر إلا بعد إنشاء صندوق رأس المال المخاطر و القروض للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (S.A.M.E.V.C.A.L.F)، وتليها فرنسا في المرتبة الثانية رغم انخفاض المبالغ المستثمرة من طرف رأس المال المخاطر خاصة في سنة 2005 أين فاقت نسبة الانخفاض 5% ، وبالمقارنة مع المملكة المتحدة فان المبالغ المستثمرة من طرف رأس المال المخاطر أقل بحوالي ثلاثة مرات بفرنسا .

و الجدول التالي يبين مدى تطور دور شركات رأس المال المخاطر في أوربا:

[1] طالبي خالد ،مرجع سابق، ص 314.

جدول رقم(2-3) الاستثمارات السنوية لرأس المال المخاطر لستة دول أوروبية

السنة	1999	2004	2007
ألمانيا	2584	965	1065
اسبانيا	481	1257	990
فرنسا	1590	1572	1358
ايطاليا	541	481	294
المملكة المتحدة	2537	3607	4762
السويد	414	632	738

المصدر:طالبي خالد٬مرجع سابق٬ص315.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تقارب كبير في مدى مساهمة رأس المال المخاطر في عملية التمويل لدى مختلف الدول الأوربية ماعدا المملكة المتحدة و فرنسا .

وتجدر الإشارة إلى أن دور رأس المال المخاطر قد شهد قفزة نوعية في ألمانيا بعد سنة 1988 وذلك بعد تقليل عدد البنوك المساهمة في الشركة الألمانية لرأس المال من 29 بنك إلى بنك واحد، لأن عوامل الفشل كانت ترجع آنذاك إلى تخوف البنوك من المخاطرة المرتفعة للمشاريع الاستثمارية.

أما في الدول النامية فان الهند تعد من أهم الدول التي ساعدها الاستقرار الاقتصادي على تطور شركت رأس المال المخاطر، و التي وصل عددها إلى 21 شركة في نهاية سنة 2003 [1] ، في حين لم تساعد الأزمات المالية و الاقتصادية وعدم التوازن الاقتصادي العديد من الدول النامية على تطوير أساليب التمويل عن طريق الأموال الخاصة و بالأخص شركات رأس المال المخاطر، ومن بين تلك الدول نذكر تجربة المكسيك و الأرجنتين، أين انخفض معدل النمو بالمكسيك ب 14% خلال سنة 2001، فانعكس ذلك الاختلال الاقتصادي على سوق رأس المال المخاطر، الذي يحتوي على ثلاثة شركات فقط حتى نهاية سنة 2004، أما في الأرجنتين فلا يحتوي السوق إلا على شركة واحدة و ذلك بسبب الأزمات المالية المتتالية خاصة الأزمة المالية لسنة 2002، و الأزمة المالية لسنة 2008، وحتى في بعض الدول المتقدمة فان رأس المال المخاطر فلم يتطور إلى يومنا هذا ولم يستفد من خدماته إلا عدد قليل من المؤسسات وهي تلك المؤسسات التي تفي بأغراض التطور التكنولوجي و النمو السريع، ومن بين تلك الدول نجد بلجيكا التي لا تمثل مساهمة

[1] طالبي خالد، ،مرجع سابق، ص 315.

رأس المال المخاطر بها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2006 سوى نسبة 0,12 من الناتج الداخلي الخام [1]

كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر التي لم يرقى عمل شركات رأس المال المخاطر بها إلى مستوى تطلعات كل من القائمين على البلاد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شركات رأس المال المخاطر في حد ذاتها، ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الشركات، فظهرت أول شركة سنة 1991 بعد صدور قانون النقد و القرض الذي سمح بالنشاء المؤسسات المالية الخاصة، و يتعلق الأمر بشركة FINALEP وهي شركة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35 % من احتياجات المشروع، ثم ظهرت شركة SFINANCEفي 04 أفريل 2000، برأسمال 5 مليار دج وهي شركة رأس مال مخاطر، متخصصة في تمويل إنشاء و تأهيل المؤسسات ودعمها لفتح رأسمالها و البحث عن شركاء خاصة بعد سنة 2003.

عدا الصندوق Maghreb Private Equity Fund II (MPEF II) أهم صندوق استثمار في رأس المال المخاطر بالجزائر، والذي تم إنشاءه في نوفمبر 2006 بشراكة بين الشركة المالية الدولية SFI، البنك الأوربي للاستثمارBEI، الشركة المالية الايرلندية للتنمية FMO، صندوق الاستثمارات السويسري SIFEM، وبعض الشركات المالية الأجنبية .

يتولى الصندوق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الصعوبات المالية كما يتولى تمويل إنشاء و إعادة بعث المؤسسات، ورغم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية و التنظيمية، إلا أن تدخلات هذا القطاع في مجال التمويل و الدعم الفني بقيت ضعيفة، ويرجع ذلك إلى ضعف الإيرادات المحققة من طرفه، أضف إلى ذلك أن هذه الشركات ترتكز على تمويل الإبداع و الاختراع التكنولوجي و تمويل الأفكار الجديدة، إلا أن الجزائر و غيرها من الدول النامية، تعتبر دول ناقلة للتكنولوجيا لا منشأة لها، وهو ما أدى إلى تقييد دور شركات رأس المال المخاطر .

---

[1] طالبي خالد ، ،مرجع سابق ,ص 316.

ويبقى أمام السلطات العمومية لترقية دور هذه الشركات تقديم تحفيزات إضافية لها إلى جانب التحفيزات الضريبية كمساهمتها في رأس مالها للتدنية من حدة مخاطر العجز المتعلق بنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتشجيع دخول مؤسسات صغيرة ومتوسط الحجم للاستثمار في الجزائر وذلك بالنظر للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا وتبني أفكار جديدة في ميدان عملها، مما يرفع من إيرادات شركات رأس المال المخاطر وهو بدوره ما يعمق من مجال تدخلها في تمويل كافة القطاعات الاقتصادية .

خلاصة الفصل:

رأس المال المخاطر هو تقنية تمويلية استحدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تأهلها خصائصها وخصوصياتها للحصول على تمويلات تقليدية(البنوك والبورصات أساسا) ، وتختلف رأس المال المخاطر عن هذه الأخيرة من حيث نظريته للمخاطرة، والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وطبيعة التمويل الذي يقدمه والعلاقة التي تجمعه بالمبادر.

فالمخاطر برأس المال يأخذ مساهمات في المنشآت الثابتة لمدة زمنية محددة ، تقود من خلالها علاقة شراكة بينه وبين المسير عادة، يخرج بعدها رأس المال المنشأة الممولة ببيع حصته للمبادر الأصلي لمستأنفين آخرين صناعيين أو مالين لكن أحسن طريق للخروج هو الإدراج في البورصة (الطريق الملكي).

إن ما يدفع بمخاطر رأس المال لتحمل مخاطرة معتبرة، ليس الحصول على الارباح التي توزعها المنشأة الممولة دوريا، لكن الأهم بالنسبة إليه هو تحقيق قيمة مضافة معتبرة عند الخروج حيث أن الإمكانية في تحقيق هذه الأخيرة كبيرة، كون المشاريع المستهدفة استعدادات وكمكونات كبيرة للنمو فضلا على أنها سريعة النمو لذا فانه ينتظر من هذا النمط التمويلي أن يلعب دورا محورا في تدليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها عملية إطلاق المشروع، لكن هذه التقنية تعتبر حديثة الظهور في الجزائر ومزال الكثير مما يجب فعله حتى تتمكن هذه الصناعة من لعب دور منتظم منه في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

حالة شركة "سوفينونس"

تمهيد:

بالرغم من أهمية تقنية التمويل برأس المال المخاطر، إلا أن الإهتمام بهاته التقنية ما يزال ضئيلا، حيث أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر جد حديث وضعيف، الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة المؤسسات الوساطة المالية المتخصصة بهذه التقنية التي بقي عددها محدودا جدا حيث يشمل شركتي " سوفينونس و فيناليب " و بالنظر إلى مستوى نشاط هاتين الشركتين فيلاحظ أنهما لا تقدمان خدمات كبيرة للمشروعات لأنهما لا تتحليان بروح مخاطرة كافية و هو ما ينطبق على شركة "سوفينونس "فبالرغم من كل هذا إلا أنها تعتبر شريكا فعالا في مسار إنعاش وتطوير النسيج الصناعي ببلادنا حيث إستطاعت الشركة أن تطور نوعا من الخدمات ذات العلاقة بالخوصصة، وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا هذه .

المبحث الأول: ماهية شركة SOFIANACE

سنتطرق إلى شركة رأس المال المخاطر في الجزائر' وهي شركة سوفينونس حيث أنشئت هذه الشركة حديثا من أجل تدعيم هذا الشكل من التمويل برأس المال المخاطر حيث سنتطرق إلى تعريفها ونشأتها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم شركة SOFIANACE

تنشط الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة و التوظيف SOFIANACE في السوق الجزائري من ست سنوات (06)، ولكنها تبقى مجهولة لدى الكثير من العوام و المؤسسات الباحثة عن التمويل العمومية منها أو الخاصة، وحتى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وبالرغم من ذلك، فقد ساهمت شركة SOFIANACE بشكل فعال في نشر هذه التقنية على المستوى الوطني، ولا تأت معرفة ذلك إلا بالتطرق إلى تقديم هذه الشركة وذلك من خلال نشأة و تطور الشركة و هيكلها التنظيمي، مهام شركة SOFIANACE ومجالات تدخلها وكذا محفظة العمليات لشركة SOFIANACE

المطلب الثاني: نشأة و تطور الشركة و هيكلها التنظيمي:

الشركة المالية للاستثمارات و المساهمة و التوظيف SOFIANACE نشأت بتاريخ 04 أفريل 2000 بعد الحصول على اعتماد من طرف بنك الجزائر لمزاولة نشاطها بتاريخ 09 جانفي 2001.

يقدر رأس مالها الاجتماعي ب 5.000.000.000 دينار جزائري أي ما يقارب 63000000 دولار ذو خبرة في مجال التمويل بتقنية الاعتماد الايجاري يضمنون تأطير و تكوين الفريق المشكل لشركة SOFIANACE، حيث أنها توالي اهتمام كبير لهذا الجانب من آجل تطوير مواردها البشرية .

تحصلت الشركة على تمويل في إطار البرنامج MEDA* لتكوين موظفيها الشباب في مختلف الاختصاصات، (الاعتماد الايجاري، Capital Risque، رؤوس أموال الاستثمارات ... الخ) كما أن الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة و التوظيف تذخر بشبكة هامة من خبراء وطنيين و دوليين من الدرجة الأولى، ينقسمون بين (مقيمين، خبراء ماليين، مهندسين، خبراء ماليين

* برنامج MEDA هو الأداة التمويلية الأساسية للاتحاد الأوربي، من أجل تطبيق مبادئ الشركة الأوروا متوسطة وحاليا يخصص برنامج MEDA أكثر من 700 مليون أورو سنويا لتمويل الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و التطور الاقتصادي الاجتماعي في الدول الشراكة ومن بينها الجزائر.

و محاسبين، مهندسين، خبراء متخصصين بالاتصلات) وهم مسخرين للتدخل في كل الأمور المتعلقة بتسيير الشركة .

– بعض المعطيات المالية و المحاسبة: بآلاف الدنانير الجزائرية .

أ. بالنسبة للنشاط .

البيان	**2003**	**2004**	**2005**
المحصول البنكي	294704	534517	740452
نتيجة الاستغلال	281906	172282	125841
عدد العمال	23	28	30

ب– بالنسبة للاستثمارات:

البيان	**2003**	**2004**	**2005**
المساهمة في رأس المال	67060	625000	609400
الاعتماد الايجاري	379110	10787248	1512506
العقود أو الالتزامات بالإمضاء	/	/	406878

ج– بالنسبة للميزانية:

البيان	**2003**	**2004**	**2005**
رأس المال الاجتماعي	5000000	5000000	5000000
الحسابات الجارية للشركاء	228823	/	/
أموال جاهزة صافية	4710192	5094927	5242389
مجموع الميزانية	12127558	10263951	10118069

المطلب3:الهيكل التنظيمي للشركة:

من أجل نجاعة نشاطاتها، تبنت SOFINANCE SPA تنظيم مطابق أو يتماشى و مرونتها و قدرتها على التسيير السريع لمختلف العوامل المطورة للشركة من حيث رأس المال المستثمر، الاعتماد الايجاري تسيير رؤوس الأموال و الدراسات التمويلية.

هذا التنظيم الحديث، يحتوي على هيئتين أساسيتين:

1- الإدارة العامة للمالية و المحاسبة "DAGFC" :

ومن مهامها:

- التسيير و التنظيم العام من حيث المواد الأولية، الإجراءات .
- تسيير المستخدمين .
- تسيير الوسائل العامة .
- المحاسبة .
- تسيير الخزينة

2- مديرية الالتزامات و الدراسات التمويلية " DEIF " :

ومن مهامها:

- تسيير طلبات التمويل و متابعتها (مسك المساهمات، القرض المباشر، الاعتماد الايجاري ....) .
- تطوير الدراسات التمويلية .
- الكفالات و الضمانات .

بالإضافة إلى الهيئتين الأساسيتين السابقتين، هناك هيئات وظيفة تتمحور نشاطاتها الأساسية في:

- الدراسة و الاتصال .
- التنظيم و نظام الإعلام الآلي .
- الأعمال القانونية .

المبحث الثاني: طريقة عمل الشركة

المطلب الأول: مهام شركة SOFINANCE:

نشأت SOFINANCE "ش م ا م ت " كانت نتيجة لقرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة Conseil National Des Participation de L'etat – CNPE في 6 أوت 1998 من أجل هدف أساسي يتمثل في المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وذلك بانتهاج أسلوب جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME و الصناعات و المتوسطة PMI.

- المهام الأساسية ل SOFINANCE تتمحور حول:
- العمل على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالمساهمة المباشرة في رؤوس أموالها .
- شراء حصص من الشركات أو المؤسسات الجزائرية منها أو الأجنبية التي تعمل على تحقيق أهداف تتجلى و أهداف شركة SOFINANCE، وكذا تطوير و توسيع نطاق عملها.
- إتاحة حلول تمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الاعتماد الايجاري .
- قبول كل القروض و التسبيقات بضمانات أو بدون ضمانات .
- ضمان الوساطة المالية .
- كسب الوساطة المالية .
- كسب كل الحقوق و المؤهلات التجارية .

وقد خرج قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 20 أكتوبر 2003 إلى تركيز نشاطات شركة SOFINANC حصريا في القطاع العمومي و توسيع تدخلاتها في المهام التكميلية التالية:

- المساعدة على خوصصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المؤسسات العمومية الاقتصادية "EPE"
- تقديم نصائح في مجال الاستثمار و التسيير لهذه المؤسسات .
- إدارة القدرات المالية غير المستعملة، وتقديم خدمات استشارية في هذا الإطار .
- توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية لتحقيق أرباح، أيضا المساهمة في تسييرها .

▪ وضع تحت تصرف المؤسسات العمومية الاقتصادية، طرق تمويلية (المساهمة في رأس المال، القروض متوسط الأجل، الضمانات الكفالات، الاعتماد الايجاري) وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- o المساهمة في تمويل برنامج الاستثمارات، و المحافظة على و سائل الإنتاج .
- o تلقين القواعد الجديدة لإدارة الأعمال Monitoring .
- o وضع الشروط من أجل السماح لهذه المؤسسات بالاستفادة من خدمات الشركاء التقنيين و الماليين الخواص .

نشاطات شركة SOFINANCE، تغطي نشاطات مالية شاملة، لاسيما مساهمتها في رؤوس الأموال الخاصة و التمويل بالاعتماد الايجاري، وهذه النشاطات تتمثل في:

❖ العمل على المساهمة في رؤوس أموال الشركات الجزائرية، من أجل تدعيم خزينتها، وتحسين قدرتها المالية .

❖ تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو غير المباشرة،وكذا الضمانات، بالإضافة إلى الاعتماد الايجاري.

❖ الوساطة المالية عن طريق قنوات صرف فائض الخزينة لبعض المؤسسات، باتجاه المهن التي هي بحاجة إلى انتعاش .

❖ تقديم اقتراحات و نصائح في التسيير، و البحث عن شركاء تقنيين و ماليين.

المطلب الثاني: مجالات التدخل لشركة SOFINANCE:

1- المساهمة و التمويل:

- إن المبدأ الأساسي في المساهمة يكمن في تدعيم رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تكون في مرحلة الانجاز (مشروع مؤسسة)، أو في مرحلة التطور بإعادة هيكلتها أو خوصصتها .

- هذه المساهمات تكون في مجال ترقية المؤسسات العمومية الاقتصادية، من حيث تطور مشاريعها و تنوع أصولها .

شروط التدخل:

- طبيعة الشركة شركة ذات أسهم SPA.
- مستوى أو نسبة المساهمة من 10 إلى 35 % من رأس المال الخاص .
- مدة التدخل (التمويل) من 3 إلى 5 سنوات كأقصى حد .
- التنازل عن الأصل في نهاية المدة .

المعايير:

تمويل المشاريع يختار حسب 4 معايير أساسية هي :

- الممارسات التجارية: على مستوى السوق الوطنى.
- الأهلية العلمية (الإدارة) و التقنية للمشرفين على المشاريع .
- مساهمات الشركات (30الى 40 % من مبلغ الاستثمار) .
- المردودية للمشروع.

الملفات المدروسة من قبلSOFINANCE ، يجب أن تكون على:

- المخطط توزيعي للمشروع على مد 5 سنوات
- دراسة تقنية تجارية .
- الإطارات الإدارية .

قطاعات التدخل:

الهدف المسطر للشركة يكمن في تطوير و تدعيم، القطاع الصناعي للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

لهذا فان شركة SOFINANCE، تتدخل في تمويل:

أ- القطاعات الإنتاجية:

- o الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وكذا تخزين المنتجات، الزراعية.
- o الصناعات، التحويلية الأخرى (تحويل الخشب .....الخ)
- o استغلال الثروات المعدنية .
- o الصناعات الميكانيكية و الالكترونية .
- o الاتصالات و البناء .
- o استرجاع و معالجة الفضلات .
- o تحلية المياه و توزيعها على المستهلكين الفلاحيين .

ب- في ميدان الدراسات المالية:

بالإضافة إلى ما سبق فان شركة SOFINANCE، تقدم للمؤسسات مجموعة من الخدمات في ميدان الدراسات، المالية لاسيما المساهمة عن طريق تقديم النصح و تدعيم عمليات الخوصصة و التمويل .

أيضا البحث عن الشركاء التقنيين و الماليين في ميدان تطور الاستثمار الأجنبي .

- بالنسبة لعمليات الخوصصة:

الشركة يمكنها المساهمة في عمليات الخوصصة كليا أو جزئيا للمؤسسات العمومية، أو بإعادة إدماج المؤسسات المصفاة مع مؤسسات أخرى .

بالنسبة لتوفير الشركاء التقنيين و الماليين:

بعد المساهمة بخلق و تطوير المشاريع الصناعية، تضع شركة SOFINANCE تحت تصرف المستثمرين برنامج العمل الخاص بهم، و شبكة اتصالات من أجل البحث عن الشركاء المساهمين تقنيين كانوا أو ماليين وذلك في إطار تحقيق أهداف الشروع المسطرة .

إن تدخل SOFINANCE في ميدان الدراسات المالية يكون على أساس مذكرة من المؤسسة الزبونة " Mandat de L'entreprise cliente " وبالتالي فان كفاءة المساهمة تتضمن:

- حصة ثابتة "Flat Fee"
- حصة متغيرة أو متعددة "Success Fee" وتكون وفق طبيعة العملية التمويلية.

ج- في ميدان الاعتماد الايجاري:

تتدخل شركة SOFINANCE لتمويل المشاريع بتقنية الاعتماد الايجاري، وقد حققت الشركة ولا تزال تحقق رواجا في هذا المجال، وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل بشيء من التفصيل.

د- تسيير رؤوس الأموال:

في ميدان تسيير الأموال، شركة Sofinance تتدخل في مجالين:

1- تسيير رؤوس الأموال:

تأخذ الشركة على عاتقها تسيير أموال المؤسسات العمومية المحصلة إما عن طريق:

- تدعيم من طرف المنظمات العالمية و الموجهة في إطار برامج مخطط لها مسبقا .
- أو عن طريق مساهمات مالية تدخل في إطار برامج متعددة كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات .

2- توظيف الأموال:

SOFINANCE تقوم بتوظيف فائض خزينتها في أشكال مختلفة، ومن هنا يمكننا التدخل في السوق الثانوي لسندات الخزينة و التي تكون على النحو التالي:

سندات خزينة قصيرة الأجل:

- تكون في مدة 13 أسبوع (3 أشهر) .
- 26 أسبوع (6أشهر) .

- 52 أسبوع (12 شهر أو عام)

سندات خزينة متوسطة الأجل: أو(Bons du Trésor Assimilables (BTA ومدتها تتروح بين 2 و5 سنوات .

سندات خزينة طويلة الأجل Obligation Assimilables du Trésor (OAT)

ومدتها محددة، تكون فوق 5 سنوات (5 سنوات و أكثر).

المطلب الثاني: محفظة العمليات لشركة SOFINANCE

المساهمة و التمويل:

1- العمليات المنجزة:

شركة G.I. RFS: متخصصة في انجاز المباني ذات الاستعمال المهني:

- ❖ طبيعة العملية: بناء عمارة (عقارات) .
- ❖ رأس المال الاجتماعي:100.000.000 دينارا جزائري.
- ❖ مساهمة SOFINANCE: 35000000 دينار جزائري (35%).
- ❖ الشركاء: المؤسسات العمومية الاقتصادية: DVP و BAFIGEC.

شركة SALEM LEASING: الشركة الجزائرية الاعتماد و الإيجاز للأصول المنقولة .

- ❖ طبيعة العملية: الرفع من رأس المال .
- ❖ رأس المال الاجتماعي : 1.650.000.000 دينار جزائري .
- ❖ مساهمة SOFINANCE: 350000000 دينار جزائري (نسبة 21 % من رأس المال الاجتماعي) .
- ❖ الشركاء: CNMA الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .
- ❖ BADR بنك الفلاحة و التنمية الريفية CPA- CNEP BANC.

مؤسسة DELYPRO: مؤسسة ترويج العقارات.

- ❖ طبيعة العملية: بناء عقارات تجارية .
- ❖ مبلغ رأس المال الاجتماعي:972000000 دينار جزائري .
- ❖ مساهمة SOFINANCE: 210000000 دينار جزائري (بنسبة 22% من رأس المال الاجتماعي)
- ❖ الشركاء CNERU

2- العمليات قيد الانجاز:

ENAVA: المجموعة الصناعية للزجاج و المنحوتات .

- ❖ طبيعة العملية: البحث عن متعاملين استراتيجين (شركاء ماليين و تقنيين)
- ❖ المشروع: قيد البحث .

شركة ELECTRO- INDUSTRIE: شركة صناعة المحولات الكهربائية (القاعدية و المنخفضة التوتر).

- ❖ طبيعة العملية: تمويل بتقنية الاعتماد الايجازي .
- ❖ تمويل SOFINANCE: 200000000 دينار جزائري .
- ❖ الشركاء: SGP CABELEQ.

مؤسسة ENAG: المؤسسة الوطنية للفنون البيانية.

- ❖ طبيعة العملية: البحث عن التمويل (رؤوس أموال أو قروض) لاقتناء تجهيزات خاصة بالفنون البيانية
- ❖ المشروع: قيد الدراسة

شركة EDIEL: صناعة و تجميع العتاد الالكتروني (ذات التوتر المتوسط و المنخفض) .

- ❖ طبيعة العملية: المساهمة في رأسي المال (مؤونة المبيعات الجزائرية التركية) .

الفن التمويلي: INGENIERIE FINANCIERE

1- العمليات المنجزة:

مرافقة المؤسسات العمومية الاقتصادية في أعمال " البحث عن الشركاء الماليين"

الصناعات الالكترونية: إنتاج المحولات الالكترونية (منخفضة و عالية التوتر).

- ❖ طبيعة العملية: البحث عن شركاء تقنيين من أجل التأهيل و إدخال تقنية جديدة لنشاط المحولات و المحركات .

بعث عملية " التشخيص و التقييم" من أجل فتح رأس المال للمؤسسة العمومية الاقتصادية .

2- المشاريع التي لها علاقة و العمليات السابقة:

- التشخيص .
- التقييم .
- النصح و المتابعة .

- فتح رؤوس الأموال .
- الشراكة .

الاعتماد الايجاري:LEASING

العمليات المنجزة في إطار الاعتماد الايجاري .

تمارس SOFINANCE الاعتماد الايجاري المالي مع المؤسسات العمومية الاقتصادية حسب المعايير النمو و التطور، بصفتها مستأجر أو ممول .

- المبدأ يتمثل في تمويل العتاد النموذجي
- حتى يومنا هذا، ساهمت SOFINANCE في تمويل نحو 30 مؤسسة تنشط في مجال الأشغال العمومية، البناء و الري
- في سنة 2004 وحدها، بلغ التمويل 1000000000 دينار جزائري .
- أما في الثلاثي الأول من سنة 2005 بلغ حجم التمويل 300 مليون دينار جزائري .

وفيما يلي الأمثلة عن المؤسسات العمومية الاقتصادية الممولة من طرف SOFINANCE:

- HYDRO – EGUIPMENT , GIESI- TP, ENOF, BNEDER
- LOGISTRAN, MIDITRAM (العاصمة)
- STRAMO , SERA (وهران)
- SOTROB (أم البواقي)
- GESIBAT (عنابة)
- ETDE (بجاية)
- EPTP(قسنطينة) .

خلاصة الفصل :

لم يرقى عمل شركات رأس المال المخاطر في الجزائر إلى مستوى تطلعات كل من القائمين على البلاد و المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم وشركات رأس المال المخاطر في حد ذاتها ’ويرجع ذاك إلى قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الشركات ،حيث و بالرغم من التحفيزات المقدمة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية و التنظيمية، إلا أن تدخلات هذا القطاع في مجال التمويل و الدعم الفني بقي ضعيفا و يرجع ذلك إلى ضعف الإيرادات المحققة من طرفه، ضف إلى ذلك أن هذه الشركات ترتكز على تمويل الإبداع و الإختراع التكنولوجي و تمويل الأفكار الجديدة، إلا أن الجزائر و غيرها من الدول النامية تعتبر دول ناقلة للتكنولوجيا لا منشأة لها و هو ما أدى إلى تقيد دور شركات رأس المال المخاطر .

يبقى أمام السلطات العمومية لترقية دور هذه الشركات بتقديم تحفيزات إضافية لها إلى جانب التحفيزات الضريبية كمساهمتها في رأس مالها للتدنية من حدة مخاطر العجز المتعلق بنشاط المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم و تشجيع دخول هاته المؤسسات للإستثمار في الجزائر و ذلك للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا تبني أفكار جديدة في ميدان عملها، مما يرفع من إيرادات شركات رأس المال المخاطر وهو بدوره ما يعمق من مجال تدخلها في كافة القطاعات الإقتصادية.

الخاتمـــة العامـة

خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أنه رغم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تبقى بعيدة عن الآمال المعلقة عليها، بينما أن الهدف المسطر من طرف السلطات العمومية على المدى المتوسط كان إنشاء مليون مؤسسة، وهذا لأنه لم تحظى بالعناية الكافية لعدم توفير محيط استثماري يتلاءم و خصوصيات هذا القطاع، بالرغم من الجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية لتطوير هذا القطاع، أي أنه هناك إدارة سياسية ينقصها الحزم، إذ أن الكثير من القوانين التي تم سنها لا يزال الكثير منها مجرد حبر على ورق .

وما زاد من تعقيد وضعية هذا القطاع هو مشكل التمويل الذي يردع الى انعدام المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات من جهة، والى مميزات هذه المؤسسات و احتياجاتها من جهة أخرى

ونظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث ضعف قدرتها التمويلية الداخلية و صعوبة الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة البنوك و الأسواق المالية بسبب عدم توفرها على الضمانات اللازمة، وضعف جوانبها الإدارية و قلة خبرة مسيريها، فهي تجد نفسها مجبرة على البحث على التمويل المناسب لها ومن بين هذه التمويلات التمويل عن طريق رأس المال المخاطر الذي يمول بالأموال الخاصة و سبه الخاصة، مرفق بالدعم التسييري موجه لتمويل المنشآت غير المدرجة بالبورصة، حيث هذه الطريقة استحدثت مؤخرًا في المؤسسات ص م خصيصا لتمويل هذه المشاريع و المؤسسات لمدة زمنية محددة حيث تقوم علاقة شراكة بينه و بين الممول، حيث ما يدفع المخاطرة برأس المال هو تحمل مخاطرة معتبرة .

إستنتاجات:

من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى ما يلي:

– تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما في التنمية و لذلك فوجوب توفر محيط يتلاءم و طبيعتها تجعلها جديرة بهاته المهمة .

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الجزائرية منها تقف في وجهها عراقيل و مشاكل، حتى وبرغم المجهودات التي بذلتها الدولة من أجل إزاحة هاته العراقيل و المشاكل .

– نقص الصادر التمويلية للمؤسسات (ص و م) أدى في ظهور جانب تمويلي مستحدث يدعم و يقوي مكانتها خاصة الاقتصاد و التنمية .

- اتجهت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (البعض منها) لتعزيز مكانتها و اتجهت نحو تمويل جديد و هو التمويل عن طريق رأس المال المخاطر .

- أصبح الجانب التمويلي لها أهم دانب تهتم لتحظى بالحصول عليه.

للتمويل بطريقة رأس المال المخاطر مزايا تجعلها مناسبة للتمويل .

الاقتراحات و التوصيات:

- الاهتمام أكثر بدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الجزائر منها.
- اختيار جوانب تمويلية لدراستها التي تعتمد بتمويل هاته المؤسسات .
- التعمق أكثر و دراسة مختلف التمويلات خاصة الحديثة .
- محاولة إيفادنا بمعلومات أوسع بالتمويل برأس المال المخاطر .
- دراسة حالة التمويل في الجزائر .
- محاولة تحسين نظرته و تبيان فوائد و مزايا و عيوب هذا التمويل .
- دراسة هذا التمويل بمختلف جوانبه الايجابية و السلبية منه ومدى تأثيره على فعالية و جدوى هاته المؤسسات .
- القضاء على مشكل غياب مواضيع في هذا الجانب و هذا من خلال الاعتماد على التوصيات و الاقتراحات .
- وضع إستراتيجية عمل و توجيه لهذا القطاع على المدى المتوسط و البعيد تكون كفيلة لإحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة تنمية المؤسسات الصغيرة، ولن يكون لها الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة بإقتراح سياسات رشيدة مدعمة إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات و ميكانيزمات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ مكيفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز تلك العراقيل التي تحول دون تنية هذا القطاع الحيوي .

وفي الختام يبقى مجال تمويل هاته المؤسسات مجالا خصيا ن حيث إيجاد الطرق الفعالة و الناجعة في دراسة منح التمويلات للمؤسسات .

وبالتالي لتحقيق النمو و التقليل أو الحد من مشكلة التمويل .

و أخيرا و ليس أخر ندعوا الله بالتوفيق و السداد و أن يكون كل جهدنا و ما قدمناه مفيدا و لكل من يطلع على هاته المذكرة .

قائمة المراجـــع

I – قائمـة المراجـع

أ- قائمــــة الكتـــــب

1- سعيد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العالمي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998 .

2- عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2006.

3- محمد شفيق- حسين طيب- محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1997.

4- محمد صالح الحناوي- إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 1999.

5- مصطفى رشدي شبحة، الإقتصاد الوطني و المصرفي، دار الجامعية، مصر، 1995.

6- منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع الجامعي، مصر، 2001.

ب- المذكــــرات

1- فتحي قمانة- عبد العزيز غفار، التمويل البنكي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المدية، 2004-2005.

2- ياسمينة حمادي، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2007-2008.

3-العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية قسنطينة 2010-2011.

4- أشرف المسيلي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين إشكالية التمويل و التنمية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة المدية، 2005-2006.

5- حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،2000.

6- رؤوف عثمانين، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر،2001 .

7- شهيرة مناصري- هشام مخالدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتهم في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي، المدية، 2005.

8- طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية قسنطينة، 2010-2011 .

9- طيف عبد الكبير، واقع و أفاق التطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2003.

10- عثمان لخلف، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1995.

11- فائزة بن شوشة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في إدارة الأعمال، المركز الجامعي، المدية، 2003-2004.

ج- الملتقيات المحاضرات و دورات

1- بريبش السعيد، رأس المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر.

2- سعيد وصاف، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات، مدخلات الملتقى الوطني الأول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالأغواط، 8- 9 أفريل 2002.

3- صالح صالحي، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة و المتوسطة، دورة تدريس حول تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، المعهد الإسلامي للتدريب جدة،25 -28 ماي 2003.